****

****

**الجامعة الإسلامية- غزة**

**كلية الآداب - قسم الصحافة والإعلام**

**الدراسات العليا**

**نقابة الصحفيين الفلسطينيين**

**مسيرة وواقع**

**إعداد**

**ياسر أحمد عبد الغفور**

**2012 -1434**

**نقابة الصحفيين الفلسطينيين**

**مسيرة وواقع**

**مقدمة**

يعتبر العمل النقابي الفلسطيني أحد أوجه النضال الوطني، والدعائم الأساسية لترسيخ الانتماء، وتفعيل القدرة على مواجهة الاحتلال من جهة، والقيام بمسئوليات إزاء الفئات المجتمعية وتعزيز صمودها وثباتها وزيادة قدرتها على العطاء والبذل.

ومن بين النقابات التي تحظى بالاهتمام والتأثير في كل العالم، النقابات الخاصة بالعمل الصحفي والإعلامي، لما لهذه الفئة من تأثير كبير ليس في إطار جمهورها الخاص فقط؛ إنما لتأثيرها في المجتمع بأسره؛ لذلك نرى من خلال متابعتنا، حجم ومكانة وأهمية هذه النقابات، من الأدوار التي تؤديها، ففي مصر على سبيل المثال، شكل الصحافيون ونقابتهم منطلقاً للكثير من الفعاليات والحراك النضالي الوطني والتصحيحي. وخلال ما قبل ثورة 25 يناير، وما بعدها، شاهدنا أن أهم المؤتمرات الصحفية للقوى والفعاليات المختلفة كانت تعقد في مقر نقابة الصحافيين، الذين أنفسهم وعبر نقابتهم لم يكنون بعيدين عن دائرة الفعل والتأثير في مجمل المشهد المصري وليس فقط المتعلق بالشأن الصحفي.

أما على صعيدنا الفلسطيني، فعلى أهمية الدور الذي يلعبه الإعلامي الفلسطيني ومسيرة التضحيات التي قدمها بالشهداء والمصابين والمؤسسات المستهدفة، في مسيرة فضح انتهاكات الاحتلال وتبصير الرأي العام الدولي بواقع المعاناة الفلسطينية تحت الاحتلال، بقي دور نقابة الصحفيين محدوداً وخافتاً لا يليق بكل أسف بمكانة الصحفي الفلسطيني.

ولعل المتتبع للمحطات التاريخية لنقابة الصحفيين وتشكيلها، يجد أنها منذ المحاولات الأولى لتشكيل أجسام صحفية تعبر عن الكينونة الصحفية، وقعت ضحية الانقسام والاختلاف في الرأي، ما أضعف الجهد وفتته.

وأدى الخلط بين العمل الحزبي والنقابي إلى خلل كبير في أداء نقابة الصحفيين لفترات طويلة جداً وحتى الآن، فهيمنة لون سياسي واحد على نقابة الصحفيين نجم عنه إشكالات عدة، ففي سنوات ما قبل الانقسام، اشتكى الكثير من الصحفيين خاصة من المنتمين لحركة حماس، من صعوبة تنسيبهم رغم انطباق الشروط عليهم، مقابل منح عضويات لأفراد من الأجهزة الأمنية أو موظفين حكوميين من حركة فتح عضويات.

ووفق دراسة أكاديمية بحثية على الصحفيين عزا العديد منهم عدم حصولهم على عضوية النقابة إما إلى عدم انطباق الشروط عليهم، في ظل نظام داخلي وضعته فئة خاصة لخدمة بقائها، إلى جانب أن البعض يرى في النقابة وعضويتها عدم جدوى لأنها لا تستطيع تقديم خدمات للمراسلين. (وافي، 2006، 213-214).

هذا الواقع الصعب الذي عاشته النقابة، أشعر الكثير من الصحفيين بعدم جدواها واشتكى كثر منهم بأن النقابة لا تقدم لهم شيئاً فعلياً، فيما بقيت الخلافات وغلبة الأهواء الحزبية تعصف بها، حتى وصلنا إلى الانقسام المؤلم في المشهد الفلسطيني منتصف عام 2007، وما تلاه لاحقاً من انقسام في النقابة وإجراء انتخابات منفردة في الضفة عام 2010، وصولاً لسيطرة الصحفيين التابعين لحماس والجهاد الإسلامي على النقابة عام 2012، وتشكيل لجنة تحضيرية وإجراء انتخابات خاصة بغزة، بعد إجراء انتخابات في الضفة صوت فيها صحفيو حركة فتح واليسار بشكل الكتروني، ليكون المشهد أنه بات لدينا جسمين نقابيين وانقسام أليم في الجسم الصحفي الفلسطيني.

**مشكلة الدراسة:**

لا يكاد يخفى على أحد حالة الشلل وتقزم الدور الذي تقوم به نقابة الصحفيين الفلسطينيين، سواء في ظل انقسامها الحالي، أو الفترة التي سبقته، نتيجة غياب الانفتاح على مجمل الصحفيين بانتماءاتهم المختلفة. وهذا التقزم يتعلق بدور النقابة على صعيد الصحفيين أنفسهم، وكذلك على دورها الوطني العام باعتبارها أحد أهم النقابات في المجتمعات. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتتبع مسيرة النقابة ونشأتها وتطور التنظيم النقابي الصحفي الفلسطيني، والظروف التي دفعت إلى حالة الخلل الموجودة والانقسام اللاحق، في محاولة لفهم وتشخيص واقعها ومسيرتها باعتبار ذلك ضرورة ملحة من أجل النظر في إمكانيات تصويب هذا الواقع.

**أهمية البحث وأهدافه:**

**أولاً: أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في أنها محاولة لتتبع مسيرة ونشأة نقابة الصحفيين الفلسطينيين منذ التأسيس وحتى الآن، بالنظر إلى الأهمية المفترضة لدور النقابة، وأهمية دور الإعلام والصحافة في المجتمع؛ خاصة في ظل محدودية الدارسات التي تناولت ذلك.

**ثانياً: أهداف البحث:** تتحدد أهداف البحث في التالي:

1. التعرف على ظروف وتأسيس نقابة الصحفيين الفلسطينيين.
2. التعرف على واقع الانقسامات والتباينات التي عايشتها النقابة عند مرحلة التأسيس الأولى.
3. التعرف على واقع الأدوار التي تؤديها النقابة في خدمة الصحفيين والمجتمع.
4. التعرف على واقع الانقسام في جسم النقابة والأسباب التي أدت إليه.

**الدراسات السابقة:**

1) بحث فاطمة علي أبو الشيخ، بعنوان: **دور نقابة الصحفيين الفلسطينيين في الارتقاء بمهنة الصحافة**، وهي دراسة ميدانية على القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية، وهي عبارة عن بحث تخرج من قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية بغزة، وهدفت إلى التعرف على اتجاهات وآراء الصحفيين في قطاع غزة وتقييمهم لدور النقابة في الارتقاء بمهنة الصحفيين..

اطلع الباحث على عدد الدراسات والأبحاث كان من بينها ما يلي:

2) بحث لبني عبد الغفار جاويش، بعنوان: "**دور نقابة الصحفيين المصريين في الحياة الصحفية في مصر في الفترة من عام 1941، 1971**". وهي رسالة ماجستير غير منشورة، من قسم الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة، 1997)، وجاءت في 611 صفحة. وتتكون هذه الرسالة من 10 فصول هي:

صدور القانون رقم 10 لسنة 1941 بإنشاء نقابة الصحفيين والهيكل التنظيمي لها، تشكيلات مجالس نقابة الصحفيين في الفترة 1941 -1954 م، موقف نقابة الصحفيين من قضايا الحريات الصحفية في الفترة 1941-1954م، موقف نقابة الصحفيين من القضايا المهنية في الفترة 1941 – 1954 م، صدور قانون نقابة الصحفيين رقم 185 لسنة 1955 والهيكل التنظيمي لها، تشكيلات مجالس نقابة الصحفيين من 1955 – 1971، موقف نقابة الصحفيين من قضايا الحريات الصحفية في الفترة من 1955 – 1971، موقف نقابة الصحفيين من القضايا المهنية في الفترة من 1955 – 1971، موقف نقابة الصحفيين من القضايا السياسية والوطنية 1995 – 1971.

أجرت الباحثة دراسة وصفية سببية لجمع التراث المعرفي الكافي عن نقابة الصحفيين وتفسيرها بالربط بينها وبين العديد من المتغيرات المحيطة بها ومن بينها الظروف السياسية والصحفية خلال الفترة الزمنية للدراسة في عام 1941 انتهاء بعام 1970م بدراسة صحف"الجريدة، الأخبار، الأهرام، المقطم، الصباح، السياسة، روز اليوسف، الاتحاد، الإثنين، المصري، مصر الفتاه. (1939 – 1941) البلاغ، أخر ساعة، الدستور، أخبار اليوم، المصور، القاهرة، الجمهورية"

وكان من النتائج التي توصلت لها الدراسة أن نقابة الصحفيين نجحت في الحصول على الكثير من الامتيازات المادية للصحفيين في الفترة 1941 – 1954 م. (كلية الإعلام بجامعة القاهرة، 108).

**التعليق على الدراسات السابقة:**

الدراسة الأولى للناغي متعلقة بموضوع البحث الذي يجريه الباحث ولكنها تركز على استطلاع القائم بالاتصال، دون الغوص في تفاصيل نشأة وواقع نقابة الصحفيين ومحاولة فهم أدوارها في المراحل المختلفة، والدراسة الثانية وصفية سببية وتتعلق بنقابة الصحفيين المصريين. وهو ما يعني أن الباحث لم يجد فيهما مادة شاملة تتعلق بموضوع البحث الذي يجري بشكل متكامل وشامل.

**ما استفيد من الدراسات السابقة:**

استفاد الباحث من الاطلاع على الدراستين وغيرهما من الدراسات المتعلقة بالشأن الصحفي، في تحديد مشكلة الدراسة، ووضع تساؤلاتها، إلى جانب تحديد الإطار المنهجي لها، فضلاً عن الاستفادة منها في تعزيز الإطار المعرفي بالبحث.

**تساؤلات الدراسة:**

تتحدد تساؤلات الدراسة في التالي:

1. ما هي ظروف وواقع نشأة العمل النقابي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟.
2. متى وكيف نشأت نقابة الصحفيين الفلسطينيين؟.
3. ما هي أهم الإشكالات التي واجهت النقابة ما قبل الانقسام؟
4. ما هي أهم الأهداف والأدوار التي تؤديها النقابة في خدمة الصحفيين والمجتمع؟.
5. ما هي ظروف وملابسات الانقسام الحاصل في جسم النقابة بين غزة والضفة الغربية.

**نوع الدراسة ومنهجها:**

تدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، التي تستهدف ضمن أمور متعددة "التعرف على الأوصاف الدقيقة للظاهرة أو لمجموعة الظاهرات التي يقوم الباحث بدراستها من حيث ماهيتها وطبيعتها ووضعها الحالي والعلاقات بينها والعوامل المختلفى المؤثرة فيها". (حسين، 2006، 133).

وفي إطار هذا النوع من البحوث، استخدم الباحث المنهج التاريخي، الذي يقوم على أساس دراسة أحداث الماضي وتفسيرها وتحليلها بهدف التوصل إلى قوانين عامة تساعد على تحليل أوضاع الحاضر والتنبؤ بالمستقبل". (مزاهرة، 2011، 79).

**أداة الدراسة:**

**المقابلة:** فإلى جانب الرجوع للتراث العلمي وما كتب بين دفتي الكتب والأبحاث والمواقع الالكترونية، أجرى الباحث عدة مقابلات غير مقننة مع مسئولين من النقابة؛ وشخصيات إعلامية، لاستكمال بعض الجوانب التي لم توفرها الكتب والمراجع المختلفة، وذلك إلى جانب رصده وملاحظاته الشخصية بحكم انخراطه في الواقع الصحفي.

**الفصل الأول: مدخل لفهم واقع العمل النقابي والصحافي في فلسطين**

قبل أن يستعرض الباحث نشأة وواقع نقابة الصحفيين الفلسطينيين ارتأى أن يعرض بشكل مختصر في مبحثين أولهما عبارة عن لمحة مختصرة عن تأسيس العمل النقابي في فلسطين، والثاني يعرض بشكل مركز ومختصر أيضاً مراحل الصحافة الفلسطينية.

**المبحث الأول: العمل النقابي في فلسطين**

بدأت إرهاصات التنظيم النقابي منذ بداية القرن العشرين استناداً للقانون العثماني الصادر سنة 1909 والذي جرى بمقتضاه تشكيل روابط اجتماعية بعيدة عن الشئون السياسية، وبشكل فعلي بدأ التنظيم النقابي في عام 1920، وتبلور عام 1925، حين تشكلت جمعية العمال العرب الفلسطينية.

وارتبط ميلاد الحركة النقابية الفلسطينية بخصوصية واقع الصراع بين المشروع القومي التحرري الفلسطيني والمشروع الصهيوني الذي سعى لتكريس أدواته الاقتصادية والسياسة العسكرية، بما في ذلك تأسيس الاتحاد العام للعمال اليهود (الهستدروت) عام 1920، والتي لم تطلع بدورها النقابي العمالي، بل استمرت في ترسيخ ركائز المشروع السياسي الصهيوني وإتباع سياسة عنصرية إزاء العمال الفلسطينيين العرب.

 وقد استفادت الحركة النقابية الفلسطينية من قانون الجمعيات العثماني الذي كان معمولاً به، والذي يسمح لثمانية أشخاص فأكثر أن يؤلفوا فيما بينهم جمعية لرعاية مصالح الأعضاء المنتسبين إليها ورفع مستواهم مادياً وثقافياً واجتماعياً. وكان القانون يشترط أن ينص دستور الجمعية: أن لا تتدخل في الشئون السياسية والدينية.

 ولعبت الحركة النقابية الفلسطينية دوراً هاماً في حماية العمال والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية، والنضال من أجل تشريعات خاصة بحماية العمال، وكذلك لعبت دوراً مركزياً في الصراع مع الغزو الصهيوني عبر المشاركة الفاعلة في انتفاضات وثورات الحركة النقابية الفلسطينية حتى عام النكبة 1948. وكان نشاط الحركة النقابية الفلسطينية وراء التشريعات المتعلقة بالعمال والتي صدرت عام 1927، ومن أهمها: قانون تعويض العمال، وقانون استخدام النساء والأولاد في المشاريع الصناعية، وقانون الجزاء، وقانون تسييج الآلات الميكانيكية، وقانون المراجل التجارية، وقانون الحرف والصناعات.

 في المقابل أظهرت حكومة الانتداب تعاطفاً وانحيازاً للمستوطنين اليهود، وتركت شأن تنظيم العمال للهستدروت ولم تكترث بسن قوانين جديدة لتنظيم علاقات العمل في مرحلة اتسمت بالصراع الحاد على مشروعية الانتداب والوجود الصهيوني.

**التنظيم النقابي والنكبة الكبرى:**

قبل حلول نكبة فلسطين عام 1948، كانت الحركة النقابية الفلسطينية تشهد تطوراً كبيراً متأثرةً بالمتغيرات الدولية التي سبقت الحرب العالمية الثانية، حيث اتسع نطاق حرية التنظيم النقابي، وكذلك الاستعداد للحرب العالمية الثانية وما رافقه من بناء معسكرات واستعدادات في فلسطين؛ ما ساهم في تشغيل الآلاف من العمال.

 وفي سنة 1942 تشكل اتحاد نقابات وجمعيات العمال العربية كتنظيم نقابي مواز لجمعية العمال العربية الفلسطينية.

 وفي العام 1945 انشقت مجموعة أخرى عن جمعية العمال العربية الفلسطينية وتوحدت مع اتحاد النقابات.

أدت هذه التطورات إلى سن قانون نقابات العمال لسنة 1947، إلا أن نكبة فلسطين عام 1948 شكلت طعنة عميقة للتنظيم النقابي الفلسطيني؛ بعد أن تشتت الآلاف من العمال، وتشتت الشعب الفلسطيني، ودمرت البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية، وفاتت فرصة الاستفادة من القانون الجديد.

وتمخض عن النكبة نقل مقر جمعية العمال العربية الفلسطينية من حيفا إلى نابلس. ولم يمض زمن طويل على مؤتمر العمال العرب حتى أقدم على خطوة الأسرلة، وتحول اسمه إلى اتحاد عمال إسرائيل، وقرر مؤتمر العمال العربي في مؤتمره السنوي المنعقد في العام 1953 توقيف أعماله، ودعا العمال العرب إلى دخول النقابات المهنية والمؤسسات الاجتماعية والصحية والهستدروتية، الأمر الذي عرّض التنظيم النقابي الفلسطيني إلى نكبة بعد تفرُّق القادة النقابيون على مختلف التجمعات الفلسطينية، وبذلهم محاولات عديدة غير ناجحة لإقامة تنظيمات نقابية للعمال الفلسطينيين، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح واستمر الحال حتى منتصف من الستينات.

في أعقاب حرب 1948 قامت الحركة النقابية (جمعية العمال العربية الفلسطينية) بنقل مركزها من حيفا إلى نابلس، وتشتت القادة النقابيون، واستقر معظمهم في عمّان، ورافق هذا الوضع ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية، وذلك بعد صدور قرار المجلس الأعلى للجمعية باستئناف العمل النقابي انطلاقاً من عمان بعد أن غيرت جمعية العمال الفلسطينية اسمها عام 1952 إلى جمعية العمال الأردنيين. ولم يلقَ هذا الأمر ترحيبًا وقبولاً؛ ما دفع البعض لمواصلة العمل بشكل غير علني؛ فقامت الحكومة الأردنية بسن قانون نقابات العمال رقم 53 لسنة 1953 بعد أن حلت النقابات العمالية الموجودة في الضفة الغربية سنة 1952.

وبعد سن قانون نقابات العمال، دخل التنظيم النقابي مرحلة جديدة وفتح المجال لتأسيس نقابات جديدة، إذ نص القانون على أنه يحق لكل سبعة عمال فأكثر يعملون في مهنة واحدة أو شركة واحدة، تأسيس نقابة خاصة بهم. وفي ضوء ذلك تم تسجيل 21 نقابة كمقدمة لتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن عام 1955.

 وفي الضفة الغربية تم تسجيل 40 نقابة تضم أربعة آلاف عامل، وترافق هذا التزايد مع تأسيس نقابات عمالية بالتشريع العمالي، وصدر قانون التعويض رقم 17 لعام 1955، ثم قانون العمل رقم 21 لعام 1960، والقانون المعدل رقم 3 لعام 1965، والذي ارتفع بموجبه الحد الأدنى لعدد العمال الذين يحق لهم المطالبة بتسجيل نقابة، من سبعة إلى عشرين عاملاً. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني).

ويشير الاتحاد العام لنقابات عمال فلسكين، إلى أنه بعد عام النكبة 1948، وتشريد غالبية الشعب الفلسطيني إلى دول المهجر والجوار وخاصة الأردن وسوريا ولبنان ومصر وانتقال أعداد كبيرة إلى الضفة الغربية وغزة حيث خضعت الضفة الغربية إلى الحكم الأردني عام 1951 بعد إعلان توحيد الضفتين وأنشأ آنذاك المملكة الأردنية الهاشمية وطبق عليها القوانين الأردنية، كما خضعت قطاع غزة إلى الإدارة المصرية، وإنشاء ما سمي " بدولة إسرائيل" فان النقابات الفلسطينية الموجودة والتي وجدت بعد عام 1948 استمرت في نشاطها بصوت أكثر استقلالية وأكثر التصاقاً بقوى العمل منه إلى الواقع القانوني، وما يعزز ذلك إن الكثير من النقابيين هم الذين بنو الحركة النقابية في الأردن وفي غزة، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى عام 1967 عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزه وأجزاء أخرى من الدول العربية المجاورة.

ورغم قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمنع الأنشطة النقابية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لفترة طويلة، إلا أن هذا الإجراء لم يمنع النقابيين الفلسطينيين من التحرك من أجل تعزيز البنية النقابية وكذلك الانخراط في أنشطة النضال الوطني باعتبارها مؤسسة جماهيرية رائدة للتخلص من نير الاحتلال.

وعمدت سلطات الاحتلال إلى إغلاق المقرات النقابية في العديد من المناسبات وإبعاد النقابيين إلى خارج الوطن ووضعهم في السجون والمعتقلات لفترات طويلة من الاعتقال الإداري، كما حرمتهم من التنقل بحرية وأخضعت الكثير منهم إلى الإقامة الجبرية ومنع السفر إلى خارج البلاد غير أن كل هذه الإجراءات أدت إلى نتيجة واحدة وهي الإصرار على مواصلة بناء النقابات وتنفيذ الأنشطة النقابية من خلال الكتل النقابية المختلفة التي تشكلت طيلة مدة الاحتلال مثل كتلة الشبيبة العمالية والكتلة التقدمية ومن العمل النقابي وكتلة الوحدة العمالية وكتلة النضال العمالي.

وكانت المنافسة بين هذه الكتل هي سياسية أكثر منها نقابية وأدى ذلك بالتالي إلى فتح الكثير من الحوارات من أجل تشكيل اتحاد عام يضم كل هذه الكتل النقابية والتي تكللت بالنجاح عام 1992 وإنشاء الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على الأراضي الفلسطينية.

ويضم الاتحاد حوالي 350 ألف عامل وعاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة منهم حوالي 40 ألف أمرآة بحيث تشمل الضفة الغربية 214127 عاملا وعاملة و 139791 في غزة ( الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين).

**المبحث الثاني: لمحة مختصرة عن الصحافة في فلسطين**

مرت الصحافة الفلسطينية بخمسة مراحل أساسية منذ تأسيسها وحتى اليوم، يستعرضها الباحث بشكل مختصر ومكثف، من أجل فهم سياق الواقع الصحفي، الذي يرتبط بشكل أساسي بالحاجة إلى نقابة فاعلة تدافع عن الصحفيين.

**أولاً: المرحلة الأولى: مرحلة النشأة في ظل الحكم العثماني وتبدأ من 1876 – 1918.**

بدأت الصحافة العربية بالظهور في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر وارتبطت نشأتها ببداية عصر النهضة.

وتعد فلسطين الخامسة في ميدان الصحافة العربية، بعد مصر (1798) ولبنان (1858) وسوريا (1865) والعراق (1869)، وكانت البداية بصدور صحيفة القدس الشريف عام 1876، وهي صحيفة رسمية تكتب باللغتين العربية والتركية، قام بتحرير الجانب العربي منها الأستاذ علي الريماوي والجانب التركي عبد السلام كمال. وصدر في نفس العام صحيفة الغزال باللغة العربية وكان الهدف منها تعميم الفرامانات والأوامر الرسمية. وصدر في هذه الفترة عدد كبير من الصحف رصد منها الدكتور أحمد أبو السعيد في كتابه الإعلام الفلسطيني أكثر من 40 صحيفة، كان من أبرزها صحيفة فلسطين التي تأسست في 14/1/1911 لمنشئها عيسى داوود العيسى ويوسف العيسى، كما برز في هذه الفترة الصحافة الأدبية، فيما واجه إصدار الصحف في العهد العثماني صعوبة حيث كان من يريد إصدار صحيفة يقدم طلب يتنقل لعدة سنوات بين المكاتب الصحفية ويمكن تسريعه من خلال الرشوة، علماً أن عدد الصحف العربية التي صدرت في هذا العهد تعد كثيرة في ذلك الحين في بلد صغير وقليل السكان، أخذاً في الاعتبار نسبة المتعلمين بين السكان (أبو السعيد، 2012، 7-19). و**توقفت معظم الصحف عن الصدور لاندلاع الحرب العالمية الأولى ولمدة أربع سنوات** وظل الحال كذلك حتى بداية الانتداب البريطاني عام **1917.**

**ثانياً: المرحلة الثانية: الصحافة الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني ( 1919 – 1948 )**

شهدت هذه الفترة تطوراً ونمواً سريعاً في الصحافة، تزامن مع انتشار التعليم والتطور الثقافي في فلسطين، الذي تمثل في ازدهار الحياة الأدبية والفكرية، حيث صدرت صحف يومية وأسبوعية، سياسية وأدبية واقتصادية باللغات العربية والعبرية والإنجليزية، وقد بلغ عدد الجرائد والمجلات التي صدرت في هذا العهد حوالي 241 جريدة ومجلة. وفي هذا العهد أصبح للناس ميول لقراءة الجرائد والمجلات ومتابعة ما يجري ويودور حولهم من أحداث وأخبار ذات صلة بمستقبلهم ومستقبل بلادهم. (الدلو، 2000، 70). وخلال هذه الفترة وبعد هبة البراق عام 1929 أدخلت حكومة الانتداب أول تعديلاتها على قانون المطبوعات العثماني؛ بما يمكن من فرض الشروط التي تريد على الصحف. ومع بداية عام 1933 قامت بسن أول قانون للمطبوعات تكون من خمسة فصول منها 41 مادة تتعلق بطبع الصحف ونشرها، وتحديد شروط الحصول على تراخيص الصحف وامتلاك طباعة الكتب. علماً أن الصحف توقفت عن الصدور خلال الحرب العالمية الأولى عدا صحيفة القدس الشريف التي ظهرت بصورة متقطعة وغير منتظمة. وتعرضت الصحافة الفلسطينية في المرحلة الأخيرة من عمر الإنتداب البريطاني ( مرحلة اندلاع وتواصل الحرب العالمية الثانية ) لمعاملة قاسية خاصة فيما يتعلق بالمراقبة حيث أصبح الرقيب يتلقى التوجيهات من سـلطات الرقابة في لنـدن واستمر الحال كذلك حتى انتهاء الحرب حيث نظمت مراقبة الصحف، وعلى العموم فلقد تواصلت الصحافة في هذه الفترة مضطلعة بدورها الرئيس على أكمل وجه حيث نبهت من مخاطر المؤسسة الصهيونية العاملة في فلسطين وبدأت مكانتها تتغير بسبب الكفاءة المهنية التي واكبت فيها معطيات التحرك الوطني الفلسطيني،ومن صحف هذه الفترة صحيفة الاتحاد الأسبوعية وصدرت في 15/5/1944م وهي على علاقة وثيقة بالتنظيم الماركسي اللينيني الفلسطيني. (أبو السعيد، 2012، 32).

**المرحلة الثالثة: الصحافة الفلسطينية في العهدين المصري والأردني (1948-1967)**

بعد نكبة عام 1948 وإعلان قيام إسرائيل على أرض فلسطين المحتلة ثم طرد وتهجير الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، خضعت مناطق الضفة الغربية وشرقي القدس للحكم الأردني فيما أصبح قطاع غزة خاضعاً لإشراف الإدارة المصرية، لذا انعكست هذه الظروف الجديدة على واقع الصحافة الفلسطينية وأصبح من الطبيعي أن تخضع كل منطقة لقوانين الإدارة التي تسيطر عليها فارتبطت الصحافة في مناطق الضفة الغربية، بالتشريعات الإعلامية الأردنية فيما ارتبطت صحافة قطاع غزة بإدارة الحاكم العسكري المصري ونتيجةً لذلك فقد صُبغت الصحافة في تلك المرحلة بالطابع الحكومي حيث أنها لم تخرج عما تردده الحكومة الأردنية أو المصرية.

**أولاً: الصحافة الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية:**

كانت التجربة الصحفية في قطاع غزة مثالاً للصبر والجلد والمعاناة وولادتها عسيرة، ومسيرتها شاقة، وانتشارها نضال مرير، والمنافسة مع المتوفر من الصحافة المصرية خيال وأوهام ولذلك تعرضت هذه التجربة إلى عدد من المشاكل والمصاعب، فبدأت على شكل نشرات وصحف حائط ولافتات لعدم توفر الإمكانيات الطباعية الفنية والمادية بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعد عام 1948. ومن الصعوبات التي واجهتها الصحافة ضعف الإمكانيات المادية والفنية والتحريرية وكذلك الرقابة باعتبار القطاع إدارة عسكرية، وصعوبة الحصول على امتياز الصحف ونشوب الخلافات والصراعات السياسية بين أبناء القطاع، والسيطرة العائلية على الصحف، وعدم وجود تأطير نقابي يجمعهم ويحافظ عليهم. وصدرت خلال هذه الفرتة 19 صحيفة تراوحت ما بين نشرة أو جريدة أو مجلة شهرية أو أسبوعية، أو يومية دورية أو غير دورية. ومن صحف هذه المرحلة جريدة الشرق وأخبار فلسطين. (أبو السعيد، 2012، 64-70).

**ثانياً: الصحافة الفلسطينية في الضفة الغربية تحت ظل الحكم الأردني:**

انتعشت الصحافة بشكل كبير في ظل الحكم الأردني إلى درجة أن الأردن اعتبر الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من أراضي المملكة الأردنية وهذا أنعكس إيجابياً على أحوال الفلسطينيين في الضفة الغربية حيث تمرسوا على العمل الصحفي في الأردن وغيرها من البلاد العربية وفتحت لهم أبواب العمل وهيئت لهم الظروف لممارسة العمل الصحفي.

وكانت أحوال الصحافة الفلسطينية في الضفة أفضل حالاً مما كان عليه في قطاع غزة، ومن الصحف التي صدرت مجلة فتاة الغد، والجهاد، وجريدة الشباب. وبلغ عدد الصحف التي أصدرها الفلسطينيون فب الضفة الشرقية والغربية ما يزيد على 32 صحيفة. (أبو السعيد، 2012، 75).

**المرحلة الرابعة: الصحافة الفلسطينية في عهد الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994)**

مع احتلال إسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية، إثر حرب يونيو 1967م، تعطلت كافة اوجه الحياة الصحفية، وتوقف إصدار الصحف والمجلات، الأمر الذي أحدث فراغاً واضحاً جلياً، فبدأت سلطات الاحتلال محاولات لملء هذا الفراغ من أجل السيطرة على هذه الوسيلة المزعجة بالنسبة لهم وللتخفيف من حركة المنشورات والنشرات السرية التي كان الفلسطينيون يستخدمونها في التعبير عن أنفسهم ونضالاتهم، لذلك أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي جريدة " اليوم " لسد الفراغ الإعلامي العربي، في الضفة والقطاع، إلا أن محاولتها هذه باءت بالفشـل، ثم عادت فدفعت بصـحيفتها الثانيـة " الأنباء " في 24/10/1968م وكانت أكثر قدرة على المناورة من سابقتها، وقد غابت عن المنابرة الوطنية في الضفة و القطاع، بعد الاحتلال لفترة من الزمن، انطلاقاً من الإجماع الوطني بمقاطعة كافة دوائر الاحتلال الإسرائيلي ومؤسساته،لانتفاء الشرعية عنه، اعتقاداً من القوى الوطنية بأن مدة الاحتلال لن تطول، أسوة بما حدث أبان العدوان الثلاثي في العام 1956م.

وانتهى هذا الجدل للتأكيد على أهمية وجود صحافة وطنية ولو بالحد الأدنى، وكان أن استصدر الفلسطينيون، رغم كل القوانين الجائرة، ما يقارب من 22 رخصة لتأسيس صحف داخل القدس المحتلة من عام 1967 حتى عام 1987، إلى جانب حوالي 22 مجلة تصدر في كل من القدس والضفة وغزة، وكان هناك نحو 40 مكتباً صحفياً مهمتها جمع وتوزيع الأخبار.

وخضعت صحافة هذه الحقبة إلى مجموعة من الأوامر العسكرية الإسرائيلية إضافة إلى قوانين الطوارئ البريطانية المطبقة عام 1945، ومارست سلطات الاحتلال سياسة الإغلاق للصحف والإبعاد للصحفيين أمثال علي الخطيب رئيس تحرير جريدة الشعب عام 1974، والاختفاء والقتل مثل خطف وقتل الصحفي حسن عبد الحليم مراسل الفجر عام 1985 ومن قبله يوسف نصر عام 1975 المحرر المسئول لذات الجريدة، إلى جانب فرض الإقامة الجبرية والاعتقالات ومنع التوزيع. وكان من أبرز صحف هذه المرحلة جريدة القدس وجريدة الشعب والميثاق والفجر والنهار. (أبو حشيش، 2005، 48-54).

**المرحلة الخامسة: الصحافة الفلسطينية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية (1994-2012)**

 بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وقدومها إلى أرض الوطن في 18/5/1994، نتيجة للاتفاقات التي عقدت بين منظمة التحرير وإسرائيل، وهي الاتفاقية التي عرفت باتفاقية أوسلو، حيث كانت البداية بانسحاب إسرائيل من نحو 65 % من قطاع غزة، و27 % من الضفة الغربية، بدأ واقع جديد يترسخ. وتعد هذه المرحلة من المراحل الهامة في تاريخ الإعلام الفلسطيني فهي مرحلة التحدي لتجسيد اركان الدولة. والصحافة الفلسطينية كغيرها من الوسائل الإعلامية توجهت بكل إمكانياتها فمدت آفاقها وجسورها مع أهداف منظمة التحرير الفلسطينية. (أبو السعيد، 2012، 125-126 )

وورثت السلطة جميع القوانين والتشريعات التي كانت قائمة قبل قيامها بما في ذلك قانون الطوارئ لعام 1945 البريطاني، والأوامر العسكرية، ومع مرور الوقت بدأت السلطة بسن قوانين لتنظيم الحياة الفلسطينية للسكان الواقعين تحت سيطرتها، حيث تم إصدار قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام 1995 لينظم كافة أوجه النشاط المتعلق بالإعلام والطباعة والنشر في الأراضي الخاضعة للسلطة، وصادق عليه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في 17/6/1995، لتلغى جميع القوانين السابقة المتعلقة بالقضية. ورغم أن العديد من بنود القانون جاءت لتعزيز طموح الصحفيين في إطلاق الحريات، إلا أنه اشتمل على بعض المواد والنصوص التي تتعارض مع حرية التعبير المطلقة المرجوة. (أبو حشيش، 2005، 71-78). وفي ظل السلطة الفلسطينية صدر العديد من الصحف الجديدة منها صحيفتي الحياة الجديدة كصحيفة حكومية، وصحيفة الأيام، كما صدرت صحف في قطاع غزة معارضة مثل صحيفة الوطن ومن ثم صحيفة الرسالة والاستقلال.

ولم يسلم الصحفيون ومؤسسات في ظل السلطة من التنكيل والاعتقال والملاحقة، حيث جرى اعتقال العديد منهم وجرى إغلاق صحيفة الوطن التي كانت تتبع حركة حماس، وكذلك جرى إغلاق متكرر لصحيفة الرسالة والاستقلال.

وتفاقمت أزمة الحريات الإعلامية في أعقاب الانقسام الفلسطيني منتصف يونيو 2007، حيث أصبح هناك حكومتان، وتدريجياً منعت الصحف الصادرة من غزة من التوزيع في الضفة الغربية وهي صحف فلسطين اليومية والرسالة وهما تابعتان لحركة حماس، وكذلك صحيفة الاستقلال التابعة لحركة الجهاد الإسلامي، وعلى ذات الغرار منعت الصحف الصادرة من الضفة من التوزيع في غزة، مثل صحف القدس والحياة الجديدة والأيام، وتوقف إصدار وطباعة صحف أخرى مثل صحيفة الكرامة التابعة لحركة فتحن وصحيفة الصباح التابعة للتوجيه السياسي والمعنوي في السلطة الفلسطينية. ومورست انتهاكات بحق الصحفيين من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للحكومتين.

**الفصل الثاني:**

**نقابة الصحفيين: مسيرة وواقع**

**المبحث الأول: المحاولات الأولى للتأسيس**

جرت المحاولة الأولى لتشكيل جسم يمثل الحالة الصحفية الفلسطينية، في وقت مبكر في مطلع القرن العشرين، بالتزامن مع بداية تشكل وتأسيس الحركة النقابية في فلسطين، في ظل الانتداب البريطاني على الأراضي الفلسطينية.

وفي هذا الإطار جاء انعقاد المؤتمر الصحافي العربي الأول في حزيران 1924، وكان له أثره في تنشيط الحركة الصحفية، وتوجيهها إلى خدمة المصلحة العامة والعناية بالموضوعات الاقتصادية والزراعية، ونتيجة للوضع الإعلامي في فلسطين، تألفت نقابة الصحافة العربية في فلسطين. (أبو السعيد، 2012، 37-38).

ويبدو أن قدر الفلسطينيين مع الانقسام، ليس حديثاً، فهو قديم، قدم التعارض بين الرؤى والمصالحة الشخصية والحزبية؛ إذ سرعان ما انعكست الخلافات السياسية بين الزعماء الفلسطينيين عام 1927، على مختلف الصحف العربية في فلسطين، مما ساهم في حدة الخصومة. ولكن سرعان ما تنبه أصحاب الصحف إلى خطوة الخلافات على القضية الوطنية، فعقدوا مؤتمراً في مدينة يافا في تشرين الثاني (نوفمبر) 1927، حضره ممثلو الصحف الفلسطينية، وكان من القرارات الصادرة عن المؤتمر دعوة كل رجال الصحافة إلى جمع كلمة الأمة وتسهيل عقد مؤتمر عام يمثل آراء الأمة في قضيتها السياسية العامة والدفاع عن مصالحها أمام الحكومة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتبادل الاحترام بين الصحفيين على مختلف آرائهم ومراعاة حقوق وآداب الصحافة والعلاقة بين الصحفيين، كما جرى مطالبة الحكومة بحماية حقوق الصحفيين، والتباحث في إمكانية تأليف نقابة للصحفيين بديلاً عن فكرة النقابة التي لم يكتب لها النجاح عام 1924 بسبب الخلافات السياسية. واستقر الرأي على تأليف النقابة من أصحاب الصحف الذين حضروا المؤتمر، وتم انتخاب عيسى البندك صاحب جريدة الشعب، وعبد الله القلقيلي، صاحب جريدة الصراط المستقيم ممثلين للنقابة، وعهد إليهما تقديم قانون النقابة إلى الحكومة. (أبو السعيد، 2005، 38).

والملاحظ، من خلال قراءة هذا الحراك، أننا نتحدث منذ عام 1924، عن محاولات تواكب بداية تشكيل النقابات العمالية في فلسطين، ومحاولة تنظيم الصفوف الوطنية في وجه الانتداب البريطاني ولمواجهة التوسع اليهودي في الأرض الفلسطينية، الذي أخذ أشكال متعددة خلال هذه المرحلة كإصدار الصحف اليهودية وتشكيل النقابات اليهودية، فكان هناك حاجة ماسة لمواجهة هذه التوجهات.

**المبحث الثاني: تأسيس الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين:**

أقر المجلس الوطني، في دورته الثانية، المنعقدة في القاهرة، من 31 مايو إلى 4 يونيه 1965، قانوناً لتنظيم شعبي، يشكل الأداة القادرة على حشد الفلسطينيين، بكلّ طاقاتهم وكفاءاتهم، لتحرير فلسطين. وهو ليس بحزب؛ وإنما وعاء، يضم قوى الشعب الفلسطيني العاملة، ليكون المنطلق الصحيح، للعمل الجاد في سبيل تحرير فلسطين. ودعا القانون إلى تشجيع الاتحادات المختلفة، ضمن إطار التنظيم الشعبي، والعمل الفلسطيني الشامل. كما أوصى المجلس الوطني، في دورته الثالثة، دائرة التنظيم الشعبي، بمزيد من الدراسة لموضوع علاقات الاتحادات، بأنواعها، بمنظمة التحرير، والتشكيلات الشعبية التابعة لها.

وبعد نكسة عام 1967، بدا للقائمين على المنظمة أن التنظيم القطاعي، هو البديل الواقعي الوحيد، وخاصة أن في كثير من الدول العربية تنظيمات قطاعية وطنية، للمرأة والطلاب والكُتاب وغيرهم. فأقرت الدورة الرابعة للمجلس الوطني، أن يُستبدَل النظام السابق للتنظيم الشعبي، نظام آخر، قائم على تنظيم القطاعات الشعبية، نقابياً ومهنياً؛ وتكوين دائرة مختصة، باسم دائرة التنظيم الشعبي، تتابع تنفيذ خطط الاتحادات والتنظيمات والهيئات الشعبية. وأوصى المجلس الوطني، كذلك، اللجنة التنفيذية، بدعم هذه الاتحادات، مادياً، بكافة التسهيلات الكفيلة بتأدية رسالتها؛ بوضع جميع اللوائح التنظيمية، الخاصة بالعلاقة بينها وبين الاتحادات والمجلس الأعلى.

**وكثمرة لهذا التحرك،** تشكل "اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين"، عام 1966، ضمن خطة المنظمة لتكوين اتحادات شعبية، تكون قواعد جماهيرية لها؛ وتولت ذلك دائرة التنظيم الشعبي. ونص نظام الاتحاد على أنه رابطة، تكون جزءاً لا يتجزأ من منظمة التحرير الفلسطينية، ومقرها في القدس؛ وله إنشاء فروع. ويلتزم الاتحاد بالميثاق القومي الفلسطيني، بغرض تعزيز الصلات بين الكتاب الفلسطينيين، والدفاع عن حقوقهم، وتنظيم الاتصالات بالاتحادات، العربية والأجنبية، وتعريف الكتاب الأجانب القضية الفلسطينية.

وعقد الاتحاد مؤتمره الأول في غزة، في ديسمبر 1966؛ والثاني في القاهرة، في يناير 1969. وانتخب، في الدورتَين، خيري حماد، أميناً عاماً له، ومثله في الدورة الخامسة للمجلس الوطني، الذي عُقد في القاهرة، بين الأول والرابع من فبراير 1969. وانتخب عودة بطرس، أميناً عاماً، في المؤتمر الثالث للاتحاد، الذي عقد في القاهرة، في أغسطس 1972.

كما أنشأ الاتحاد عدة فروع، في سورية والأردن والكويت، على الرغم من حرمانه، دون باقي الاتحادات الفلسطينية، أيَّ عون مالي من المنظمة؛ ذلك أن العلاقة بينه وبين دائرة التنظيم الشعبي، لم تكن إيجابية؛ لأنه لم يكن يمنح المنظمة التأييد، الذي تمنحها إياه الاتحادات الفلسطينية الأخرى؛ بل كان مركزاً لتجمّع المعارضين. وكانت عضويته وأنشطته محدودة.

وحاولت دائرة التنظيم الشعبي، عام 1970 تشكيل اتحاد جديد؛ ولكنها تخلت عن الفكرة، لتعود إليها، مرة أخرى، عام 1972، حينما قررت، مع دائرة الإعلام في المنظمة، تشكيل لجنة تحضيرية، تُعِد لمؤتمر عام لاتحاد جديد، اُبيحت عضويته للعاملين، من العرب الفلسطينيين، في أجهزة الإعلام الفلسطينية. وعقد المؤتمر الأول لـ"الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين"، في سبتمبر 1972، في بيروت؛ وانتخب ناجي علوش أميناً عاماً. وأقر المؤتمر نظام الاتحاد، ومقره الدائم في القدس، والمؤقت في بيروت؛ بهدف إيجاد منظمة فعالة، من الكتاب والإعلاميين الفلسطينيين، تستطيع أن تؤثر في وسائل الإعلام المختلفة، فلسطينياً وعربياً ودولياً؛ وتضطلع بنشر إنتاج أعضائه وتعميمه، وتحمي حقوقهم. وانعقد المؤتمر الثاني للاتحاد في تونس، في مارس 1977؛ والثالث في بيروت، في أبريل 1980، والذي عكس توازن القوى بين فصائل المنظمة، من دون التزام بقرار اللجنة التحضيرية للمؤتمر، أن تكون الكفاءة، هي المقياس في تشكيل الأمانة العامة للاتحاد. وهو ما سماه شفيق الحوت بالأسلوب التوفيقي، الذي تستخدمه قيادة المنظمة في إدارة كلِّ الاتحادات الفلسطينية؛ ما يجعل من مؤتمراتها مؤتمراً لكوادر الفصائل. ويرى ماجد أبو شرار، مسؤول الإعلام الفلسطيني الموحد، وقتها، أن المعايير السياسية، تحكم اختيار قيادة الاتحاد، بعد أن حُدِّدَت وشُدِّدَت شروط عضويته. وانتخب المؤتمر الثالث عبدالكريم الكرمي رئيساً، ويحيى يخلف أميناً عاماً.

وانعكس على المؤتمر الرابع للاتحاد، الذي انعقد في صنعاء، في أبريل 1984، أزمة الانشقاق في "حركة فتح"؛ والخروج من بيروت عام 1982. فعدَّ نظامَيه: الداخلي والأساسي، واستحدث مجلس الاتحاد، وانتخب محمود درويش رئيساً، وأحمد عبد الرحمن أميناً عاماً. وقرر نقل الأمانة العامة من دمشق؛ ما أحدث فيه انشقاقاً، تمثّل في أمانته العامة السابقة، في العاصمة السورية، والتي اعترف بها اتحاد الصحفيين العرب ممثلة شرعية لمقعد فلسطين. وظل هذا الانشقاق، حتى انعقاد المؤتمر العام الخامس، والأخير، ولذي أطلق عليه اسم "المؤتمر التوحيدي"، في الجزائر، في فبراير 1987؛ ما مهد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، ورأب الصدع بين الفصائل، بعد عام 1982.

ونجح الاتحاد في توثيق علاقاته بالاتحادات الصحفية العالمية؛ وتعاونهما على الدفاع عن الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، في داخل الأرض المحتلة وخارجها؛ والحصول على منح، علاجية ودراسية، في بعض الدول الاشتراكية، وتبادل الزيارات والخبرات مع صحفييها. (موسوعة المقاتل).

**المبحث الثالث: تأسيس رابطة الصحفيين العرب والتحول إلى نقابة**

تأسستنقابة الصحفيين الفلسطينيين، بشكلها الحالي في الأراضي الفلسطينية، عام 1979 تحت اسم "رابطة الصحفيين العرب" في القدس حيث منع الاحتلال الإسرائيلي في حينه أي تسمية تشير إلى فلسطين. (نقابة الصحفيين). حيث اجتمع حوالي 31 صحفياً في قاعة شركة كهرباء القدس بالقدس في النصف الثاني من عام 1979 واختاروا لجنة مؤقتة عملت تحت مسمى رابط الصحفيين العرب بعد رفض الاحتلال مسمى نقابة وقرب المسمى بفلسطين (أبو حشيش، 2004، 82). ونتيجة ظروف الواقع تأسست الرابطة في حينه كجمعية عثمانية مرجعيتها والمراقب عليها وزارة الداخلية الإسرائيلية، وغلب على تنسيب الأعضاء المحاصصة الفصائلية مع الحفاظ على التفوق الكبير لحركة فتح. ويعتبر أكرم هنية، أول رئيس لها، وحسن الوحيدي أو عضو مجلس إدارة من غزة (الافرنجي، 2007، 102).

وفي العام 1981 جرت أول انتخابات شارك فيها 38 صحفياً اختاروا أول هيئة إدارية للرابطة واتفقوا على استقلاليتها (أبو حشيش، 2004، 82) وتم انتخاب أول مجلس لـ "رابطة الصحفيين" يعكس تحالف منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة رئيس تحرير صحيفة الشعب آنذاك أكرم هنية، الذي جرى إبعاده من الوطن في العام 1984 ليجري انتخاب الصحفي رضوان أبو عياش خلفا له في العام 1985 وحتى العام 1991. وفي العام 1992 جرى انتخاب نعيم الطوباسي رئيسا للنقابة والذي شغل هذا الموقع حتى شباط فبراير 2010 (خريشة، 2010).

وجاء إنشاء رابطة الصحفيين العرب في سياق فرضته الظروف الاستثنائية على مستوى التسمية ذاتها، وعلى مستوى الإصرار الوطني لنجاح تلك الخطوة، رغم بطش الاحتلال. وعلى الفور أصبحت الرابطة جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين الذي نشأ في المنفى. وفي الوقت الذي ضم الاتحاد كل الكتاب والصحفيين في جسم نقابي واحد توحيداً لقوتهم الفكرية والإبداعية والإعلامية رأت الرابطة ضرورة الفصل بين الصحفيين والكتاب ضمن ما يخدم واقع الثورة والنضال في مواجهة الاحتلال، فكانت جسماً نقابياً للصحفيين، كما كان اتحاد الكتاب الفلسطينيين إلى جانبها وفي الخندق ذاته وضمن نظام داخلي مستقل له. وأقرت الأمانة العامة للاتحاد العام هذا الفصل بين الصحفيين والكتاب في فلسطين، تكريساً لمنهجية نقابية قوية، تحقق الغايات والأهداف، وعلى تمثيل الصحفيين الفلسطينيين في مختلف المؤسسات والهيئات العربية والدولية وعلى جميع المستويات. (وافي، 2006، 143).

ويسجل لرابطة الصحفيين العرب أنها الوحيدة التي تضم في عضويتها من سكان القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، ويسجل لها استمرار عقد اجتماعاتها في مدينة القدس المحتلة المقر الرئيس للرابطة، حيث كان يصل غليها الصحفيون من الضفة وغزة والقدس مرة كل عامين لعقد الجمعية العمومية وإجراء الانتخابات التي كان آخرها 30/7/1993. كما أنها حققت في حينه العديد من الإنجازات أهمها: الوحدة بين الضفة وغزة، وحضورها في المحافل الدولية والعربية، والتصدي للرقيب العسكري الإسرائيلي، والوقوف ضد الدعاية والإعلام الصهيوني والتطبيع، والمشاركة في الكثير من المؤتمرات والندوات والمهرجانات الإعلامية على مستوى العالم وترسيخ دور وصفة الصحفي الفلسطيني ومعاناته. كما أن بطاقة الرابطة استخدمت في فترة من الفترات السابقة غطاء للعمل التنظيمي لكثير من المناضلين الفلسطينيين حين كان يحظر على أي فلسطيني اقتناء جهاز فاكس أو حياة بيان وطني وما شابه، حيث استخدمت البطاقة لتبرير وجود أي مواد مناهضة للاحتلال(الإفرنجي، 2007، 103-102).

**التحول إلى نقابة صحفيين والفصل بين الصحفيين والكتاب**

ومع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، عمدت الرابطة إلى تغيير اسمها من رابطة الصحفيين العرب إلى نقابة الصحفيين الفلسطينيين. وفي هذا السياق قررت الأمانة العامة للاتحاد العام للكتاب والصحفيين في اجتماعها في مدينة رام الله في 14/1/1998 أنه لابد من تحقيق الفصل الفعلي بين الكتاب والصحفيين، وإنشاء جسمين نقابيين منفصلين لهما استجابة في الأساس لقرار سابق بهذا الشأن حين كانت في المنفى. (وافي، 2006، 144). وبموجب ذلك تم الفصل النهائي بين الكتاب والصحفيين في إطارين نقابيين مستقلين من حيث الاختصاص والمهمة والعضوية لتسهيل قيامها بالواجبات المنوطة بهما. وجاء الفصل كضرورة ملحة بعد أن بدأت تبرز بعد اتفاق أوسلو مشكلة تمثيل الصحفيين، هل يمثلهم الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين (الخارج) أم رابطة الصحفيين (الداخل) حيث تفاقمت الخلافات حتى تم اتخاذ الفصل بين الجانبين. (الإفرنجي، 2007، 103).

مع الإشارة إلى أن تغيير الاسم من رابطة إلى نقابة عام 1995 لم يعكس تغيير واقع الجمعية حيث بقيت من ناحية رسمية رابطة الصحفيين العرب، مسجلة كجمعية عثمانية في وزارة الداخلية، وكان القرار الأول بتحولها إلى نقابة من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات خلال اجتماع مع الصحفيين عام 1995، (أبو سمرة، 2012). علماً أن التغيير الفعلي والتحول الرسمي من اسم رابطة إلى نقابة الصحفيين لم يتم إلا عام 1998 (الأسطل، 2012). حيث جاء بعد تم إقرار التشريعات والقوانين في منظومة السلطة الفلسطينية التي تتيح ذلك.

وكان قانون الرابطة ينص على إجراء الانتخابات مرة كل عامين لكن تطورات الأمور بعد انتخابات 1993، وحالة الخلافات المتفاقمة بين نقيب الصحفيين نعيم الطوباسي من جهة وأعضاء مجلس الرابطة من أخرى، ومماطلة الطوباسي حال دون عقد الانتخابات مراراً، وساعدت حالة اللامبالاة التي تسيطر على الجسم الصحفي في تسويف الانتخابات حتى عام 99. (الإفرنجي، 2007، 103).

**تعريف نقابة الصحفيين:**

وتعرف النقابة نفسها، حسب المادة الرابعة في النظام الداخلي المعدل لعام 2011 بأنها "منظمة مهنية مستقلة، غير حكومية، تمثل الصحفيين الفلسطينيين أينما وجدوا داخل الوطن وخارجه. طابعها تعددي، تمارس نشاطها وسياستها وفقاً لقرارات مؤتمرها العام".

وفي المادة الخامسة للنظام الداخلي تعلن النقابة التزامها بالأهداف والسياسات الوطنية العامة للشعب الفلسطيني، وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وسياستها لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والعودة وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. (نقابة الصحفيين، 2011، 3).

مع الإشارة إلى أن هذا النظام أقر في عام 2011، في غمرة الانقسام الفلسطيني الذي طاول النقابة وأدى إلى تشكل جسمين لها أحدهما في قطاع غزة تسيطر عليه الحركة الإسلامية ممثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وجسم آخر في الضفة الغربية تسيطر عليه حركة فتح، وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، مع وجود ممثلين له في قطاع غزة. وسيتطرق الباحث في مبحث منفصل لواقع الانقسام الحاصل في النقابة.

ولكن يورد الإشارة إلى هذه الجزئية، إلى أن الإسلاميين يتحفظون على ما ورد في هذه النقطة، فهم مع يربطون إقرارهم بمرجعية وتمثيل المنظمة بإصلاحها وإعادة بنائها لتمثل الكل الفلسطيني. (أبو هين، 2012).

كما أن نقابة الصحفيين تؤكد في صفحتها الالكترونية أنها "ذات شخصية اعتبارية مستقلة، مركزها الرئيسي مدينة القدس ولها فروع أخرى في المحافظات الفلسطينية". كما أنها تحدد سياسياتها وتوجهاتها النقابية والمهنية وتمتلك كامل الحق القانوني والأخلاقي في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والمحافظة على أنشطتها ومهامها في إطار التعددية الديمقراطية لتحقيق أهدافها المنصوص عليها وفق القانون واللوائح والأنظمة الداخلية الناظمة لعملها على قاعدة الدفاع عن حرية الرأي والتعبير ورفع سقف الحريات العامة والخاصة وحمايتها وفق القوانين والأنظمة المحلية والدولية، وتعمل على ضمان حصول الرأي العام على المعلومات والإطلاع عليها وفي نفس الوقت يقع على رأس أولوياتها حماية الصحفيين والدفاع عن حقوقهم وتوفير الظروف المهنية والتشغيلية المناسبة التي تحفظ للصحفيين كرامتهم ومكانتهم الاعتبارية أمام الجهات كافة وتقديم الخدمات اللازمة للارتقاء بالجسم الصحفي وتطوير أداءه من الناحيتين التدريبية والمهنية بما يتلائم مع التطورات التي تصاحب ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.(نقابة الصحفيين).

**المبحث الرابع: أهداف النقابة وشروط العضوية:**

**أولاً: الأهداف:**

تمارس النقابة سياستها وتنفذ أنشطتها لتحقيق أهدافها وغاياتها، التي حددها النظام الداخلي في 15 هدفاً: (نقابة الصحفيين، 2011، 4-5).

1. تمكين الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية من أداء رسالتهم المهنية، وصيانة حرية الرأي والتعبير والوصول لمصادر المعلومات وكشف الحقائق.
2. العمل على تطوير القوانين الفلسطينية ذات العلاقة بالصحافة والإعلام والحريات العامة والحد من تأثيراتها السلبية على العمل المهني وحرير الرأي والتعبير والكشف عن الحقيقة.
3. الالتزام بآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ورفع مستواها، والحفاظ على مبادئها وتقاليدها، والارتقاء بمستوى المهنة بما يعزز قيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
4. العمل على رفع المستوى المهني للصحفيين ومواكبة التطورات المهنية والتقنية وأساليب العمل الحديثة والمبتكرة والسعي لإيجاد فرص تدريب وتعليم ذات فائدة.
5. الدفاع عن الصحفيين ووسائل الإعلام التي تتعرض لانتهاكات وتقييدات تمس الحريات والحقوق المكتسبة، ومجابهة الإجراءات التعسفية ومنع أي اضطهاد بسبب التعبير عن الراي والتعبير وكشف الحقائق وكل ما يتصل بممارسة المهنة.
6. الدفاع عن مصالح الصحفيين وقضاياهم النقابية والمطلبية والمعنوية وتوفير الحماية القانونية لمنع أي إجراءات تعسفية في المؤسسات أو الهيئات أو وسائل الإعلام التي يعملون فيها بما يضمن حقوقهم الوظيفية ويكفل لهم حياة كريمة تتناسب وواقع المهنة.
7. ضمان تكافؤ فرص التوظيف والترقيات في المؤسسات والدوائر الإعلامية الحكومية والأهلية بما يكفل عدم التعيين على أسس فئوية أو الواسطة والمحسوبية.
8. ضمان توفير الرعاية الصحية والتأمينات الخاصة بالعمل والحوادث ومخاطر المهنة.
9. السعي لتوفير فرص عمل لأعضاء النقابة وعموم الصحفيين والخريجين الجدد وفق شروط عمل تضمن لهم حياة كريمة.
10. السعي لتطوير مناهج التعليم وأساليب التدريس في كليات ومعاهد الصحافة والإعلام وتقديم الدعم والمساعدة الممكنة للطلبة الملتحقين بها.
11. التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والمكتسبات المكفولة بقرارات ومواثيق هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها.
12. التأكيد على الهوية الوطنية والثقافية والحضارية للشعب الفلسطيني، وتعميق الانتماء الوطني للصحفيين وفق قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء الشعب الفلسطيني.
13. مناهضة التطبيع بأشكاله كافة، والعمل على منع تنظيم أية أنشطة تطبيعية في المجال الإعلامي، والحؤول دون مشاركة أعضاء النقابة أو أي من الصحفيين ووسائل الإعلام في أنشطة تطبيعية داخل وخارج البلاد.
14. تعزيز الفكر والوعي المهني والتعبير الحر بكافة الأشكال والوسائل وفق مبادئ القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواثيق الضامنة للمساواة وحقوق المرأة والطفل.
15. توثيق العلاقات وتنمية التعاون وتبادل الخبرات مع النقابات والاتحادات العربية والدولية.

**ثانياً: عضوية النقابة:**

بالرغم من الوضوح الذي حدده النظام الداخلي لعضوية النقابة، إلاً أن العضوية شكلت أحد الأزمات والإشكالات الكبيرة، التي قادت إلى انقسامها كما سنعرض بشكل مفصل لاحقاً،. وفي هذا الجزء سنعرض ما ورد في النظام الداخلي، حول العضوية.

**تعريف عضو النقابة:**

فبحسب النظام الداخلي للنقابة، فإن عضو النقابة، هو: كل من اتخذ من الصحافة مهنة ومورد رزق أساسياً ويعمل في مؤسسة إعلامية (صحف، مجلات، محطات إذاعية وتلفزة، ووكالات أبناء) تعنى بالحصول على المعلومات وتحريرها وبثها أو نشرها، ويشمل هذا التعريف المحررين، المراسلين الصحافيين، المصورين الصحافيين، رسامي الكاريكاتو، المدققين اللغويين، مذيعي ومقدمي ومعدي ومخرجي الأعمال والبرامج التلفزيونية والإذاعية المختلفة. (نقابة الصحفيين، 2011، 6).

**أقسام العضوية:**

**تنقسم العضوية في نقابة الصحفيين الفلسطينيين إلى أربعة أقسام:** **(نقابة الصحفيين، 2011، 6).**

1. **العضو العامل:** يتمتع بكافة الحقوق بما فيها حق الترشح والانتخاب لأي من هيئات النقابة حسب ما ينص عليه النظام الداخلي.
2. **عضو الشرف:** يتمتع بكافة الحقوق والواجبات باستثناء حق الترشح والانتخاب في أي من هيئات النقابة.
3. **العضو المؤقت:** يتمتع بكافة الحقوق والواجبات باستثناء حق الترشح والانتخاب في أي من هيئات النقابة.
4. **العضو المتدرب:** يتمتع بحقوق وواجبات محدودة وفق ما ينص عليه النظام الداخلي.

**شروط العضوية: (نقابة الصحفيين، 2011، 6-8)**

**يحصل على العضوية الكاملة كل من تنطبق عليه الشروط التالية:**

1. أن يكون فلسطينياً عاملاً في حقل الإعلام.
2. يلتزم بأهداف النقابة وقواعد عملها.
3. ألا يكون عضواً في أي جسم نقابي يتعارض مع وحدانية تمثيل النقابة.
4. ألا يكون محكوماً بجريمة مخلة بالآداب والأخلاق العامة.
5. أن يسدد رسوم الانتساب ورسوم الاشتراك السنوي.
6. أن تنطبق عليه أحد البنود التالية المتعلقة بالشهادة الأكاديمية أو الخبرة العملية:

* أن يكون حاصلاً على شهادة الدكتوراة أو الماجستير في مجال الإعلام والاتصال.
* أن يكون حاصلاً على شهادة البكالوريوس في مجال الإعلام والاتصال وعمل في المهنة بشكل متواصل لمدة لا تقل عن سنة.
* أن يكون حاصلاً على شهادة متوسطة (عامين دراسيين) في الإعلام والاتصال، ويعمل في المهنة بشكل متواصل لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
* أن يكون حاصلاً على شهادة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراة، في أي حقل دراسي آخر ويعمل في المهنة بشكل متواصل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
* أن يكون حاصلاً على شهادة متوسطة في أي حقل دراسي آخر ويعمل في الإعلام بشكل متواصل مدة لا تقل عن أربع سنوات.
* أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة ويعمل في المهنة بشكل متواصل مدة لا تقل عن خمس سنوات.
* أن يكون عاملاً في المهنة بشكل متواصل مدة لا تقل عن عشر سنوات.

**شروط عضوية الشرف:**

- أن يحمل شهادة جامعية عليا (دكتوراة أو ماجستير) في حقل الإعلام ولا يمارس مهنة الصحافة.

- أن يكون صحافياً فلسطينياً عمل في مجال الصحافة والإعلام، وترك مهنة الصحافة بعد فترة عمل لا تقل عن 10 سنوات متواصلة.

- الصحفيون مؤسسو وأعضاء رابطة الصحفيين العرب الذين حملوا عضوية الرابطة حتى عام 1980.

**شروط العضوية المؤقتة:**

1. أن يكون فلسطينياً عاملاً في مجال الإعلام وينطبق عليه تعريف العضو الوارد أعلاه.
2. يلتزم بأهداف النقابة وقواعد عملها.
3. ألا يكون عضواً في أي جسم نقابي يتعارض مع وحدانية تمثيل النقابة،.
4. ألا يكون محكوماً بجريمة مخلة بالآداب والأخلاق العامة،.
5. أن يسدد رسوم الانتساب ورسوم الاشتراك السنوي.
6. أن تنطبق عليه أحد البنود التالية المتعلقة بالشهادة الأكاديمية أو الخبرة العملية:

* أن يكون حاصلاً على شهادة البكالوريوس في مجال الإعلام والاتصال.
* أن يكون حاصلاً على شهادة متوسطة (عامين دراسيين) في الإعلام والاتصال، ويعمل في المهنة بشكل متواصل لمدة لا تقل عن عامين متتاليين.
* أن يكون حاصلاً على شهادة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراة، في أي حقل دراسي آخر ويعمل في المهنة بشكل متواصل مدة لا تقل عن عامين متتاليين.

1. ويحصل على العضوية المؤقتة أيضاً كل من:

- الصحفي العامل في المهنة بوظيفة جزئية.

- الصحفي المستقل غير التابع لمؤسسة إعلامية بعينها والعامل في المهنة بما يعادل وظيفة جزئية على أن تنطبق عليه الشروط الأساسية.

**المبحث الخامس: إشكالات وإخفاقات**

خلال سنوات عملها ما بعد السلطة، شعر الكثير من الصحفيين بخيبة أمل من أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين، ورؤوا أن أداءها لا يمكن أن يعبر عن طموحاتهم وآمالهم، وسجل العديد من الإعلاميين والصحافيين والأكاديميين العديد من الملاحظات على أداء النقابة نحاول أن ندرج أبرزها؛ في محاولة لسياق الواقع الذي قاد في النهاية لانقسام أليم، كنتاج لانقسام الكينونة الفلسطينية بين غزة والضفة.

**ويستعرض نبهان خريشة، عضو مجلس النقابة، أبرز إشكالات النقابة في الفترة من 1992إلى 2010،** مبيناً أنها اكتفت في هذه الفترة غالبا بتصدير بيانات التأييد والإدانة وتسجيل انتصارات "دونكوشيتية" على الساحة الدولية بتمثيل فلسطين في الاتحادات الدولية والاقليميه، كما لم تتورع عن اسكات كافة الدعوات لتطويرها ووصف مثل هذه الدعوات ومن تصدر عنه بأقذع الأوصاف وصلت أحيانا الى حد الاتهام بالتعاون مع الآخر سواء أكان هذا الآخر إسرائيليا أم أجنبيا. وأجهضت النقابة السابقة وبالتعاون مع بعض المستويات السياسية (التي كان يجري تحريضها) كل محاولات الإصلاح فيها خلال السنوات الـ 20 الماضية سواء من داخلها أم من خارجها.

وبحسب خريشة اتسمت الفترة السابقة لانتخابات النقابة التي جرت في شباط 2010 بحالة من الانحلال والتضخم في أعضائها وغياب الإطار المؤسسي والخدمات على النحو التالي: (خريشة، 2010).

**العضوية:** خلال فترة الـ 18 عاما الماضية شهدت نقابة الصحفيين تضخما في عدد الأعضاء ولكن هذا التضخم ليس انعكاسا للخارطة الإعلامية الفلسطينية الجديدة من حيث ظهور منصات إعلامية جديدة أو خريجين جدد في مجال الإعلام وتفرعاته وإنما عكست حالة من "التجييش" للحفاظ على الأمر الواقع.. وعلى ضوء هذا الواقع شطبت عضوية عدد كبير من الصحفيين الحقيقيين إما لمعارضتهم الايجابية لسياسات مجلس النقابة أو ابتعادهم عن النقابة وعدم الاكتراث بها... وفي ظل غياب التعريف بمن هو الصحفي، دخل إلى النقابة في عملية "تجييش" المئات ممن ليس لهم علاقة بالعمل الإعلامي بهدف التصدي لكافة محاولات الإصلاح التي ستؤدي بالنتيجة إلى تغيير في قيادة النقابة. ومن اللافت للانتباه أن العشرات من الأعضاء في النقابة في فترة ما قبل تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994 بقيت عضويتهم فيها على الرغم من ابتعادهم عن العمل في أي مجال من مجالات الإعلام والتحاق بعضهم للعمل في أجهزة السلطة الأمنية والمدنية وحتى وفاة بعض منهم.

**النظام الداخلي:** إن القانون الداخلي للنقابة أي نقابة ينظم العلاقة بين مستوياتها المختلفة ويأخذ بعين الاعتبار المتغيرات في الخارطة الإعلامية، إن النظام الداخلي لـ "رابطة الصحفيين العرب" ما بين الأعوام 1978 – 1999 لم يلب حاجات النقابة لاختلاف الواقع الإعلامي الذي نشأ في أعقاب تشكيل السلطة الفلسطينية حيث غابت صحف ومجلات وظهرت صحفا ومجلات أخرى بالإضافة إلى ظهور محطات التلفزيون والإذاعات المحلية بالإضافة إلى المئات من خريجي الصحافة من الجامعات الفلسطينية ومن الخارج بفنونها المختلفة. كل هذه التغيرات لم تنعكس في نظام داخلي جديد. حتى أن النظام الداخلي السابق (نظام رابطة الصحفيين) اختفى ولم يعد بإمكان أعضاء النقابة الحصول على نسخة منه.

**الخدمات للأعضاء:** إن جوهر عمل النقابات المهنية هو تقديم خدمات لأعضائها وتشمل هذه الخدمات التأمين الصحي وتسهيل الحصول على قروض للإسكان والتي غابت غيابا كاملا خلال السنوات الـ 20 الماضية.

**صندوق الضمان الاجتماعي: إن** العديد من الصحفيين يعملون في مؤسسات خاصة أو مؤسسات أجنبية ما يلقي بظلال قاتمة على مستقبلهم بعد الوصول إلى سن التقاعد أو إنهاء عقود عملهم. إن فقدان الأمن الوظيفي هو من ابرز المشاكل التي تواجه الصحفي والذي لم يعمل مجلس النقابة السابق على تحقيقه وربما لم يفكر فيه أصلا.

**الدفاع عن حقوق الصحفيين:** إن الدفاع عن حقوق الصحفيين يقع في صلب العمل النقابي وللأسف فإن الحالات التي تدخلت فيها النقابة لصالح هذا الصحفي أو ذاك محدودة جدا ولا تشكل سياسة لها. وعند استعراض ملف الصحفيين الفلسطينيين الذين طردوا من العمل في مؤسسات إعلامية دولية وإقليمية نلاحظ أن عمليات الطرد شملت مجموعة من الصحفيين المهنيين لا لشيء سوى الاعتراض على المصطلح السياسي المستخدم في هذه الوكالة أو تلك أو التوصيف أو الاعتراض على الانحياز في التغطية لصالح الجانب الإسرائيلي. وعلى سبيل المثال جرى خلال العامين الماضيين طرد أكثر من 8 صحفيين من وكالة الصحافة الفرنسية فقط لم يتحرك مجلس النقابة السابق لمعالجتها أو حتى توجيه رسائل احتجاج بينما الأصل أن تقوم النقابة برفع قضايا أمام المحاكم الفلسطينية ضد هذه الوكالات.

**ويمكن تحديد أبرز الإشكالات والسلبيات التي غلفت واقع النقابة على النحو التالي:**

**1) الانتخابات الخاصة بالنقابة:** حيث لم تنتظم الانتخابات في النقابة بشكل دوري منذ عام 1991، حيث عقدت في حينه، وفاز فيها نعيم الطوباسي برئاسة النقابة، وجرى التجديد له عام 1999، ثم بقيت بلا انتخابات حتى شباط 2010، حيث جرت انتخابات غير توافقية، ساهمت في تعزيز انقسام الجسم الصحفي.

مع التأكيد أن الانتخابات تمنح المجلس شرعية تجعل الأعضاء يتكتفون ويرتصون خلفه وللأسف الشديد لم يوجد انتخابات جرت لا للرابطة ولا للنقابة إلا بعد انتهاء دورتها العامين أو الثلاثة أو أربعة أعوام وفقا لاحتياجات المجلس**. (الدلو، 2003).**

**2) عدم احتكام النقابة للنظام السياسي:** ووصل الأمر بأن يكون في مجلس الإدارة ينتمون إلى أجهزة أمنية وأجهزة سياسية أو وظائف حكومية عالية. **(الدلو، 2003).** وتقودنا هذه النقطة إلى حديث أكثر مرارة عن فوضى العضوية بالنقابة.

**3) مشكلة العضوية:** حيث ضمت الهيئة العامة للنقابة أسماء المئات، هناك اتفاق بين عدد كبير من الصحفيين، أن جزء منهم ليس لهم علاقة بالعمل الصحفي، ومنحوا عضويات رغم كونهم أفراد وضبط في الأجهزة الأمنية، أو حتى قيادات حزبية لا تعمل في الصحافة، في المقابل حرم الكثيرون من الصحفيين الحقيقيين من العضوية على خلفية الانتماء السياسي.

وفي هذا الإطار، يقول كامل جبيل، أمين سر رابطة الصحفيين عام 1995، أنه في ذلك الوقت كان يوجد 470 عضواً في الهيئة العامة، وخلال هذه الفترة كان هناك أكثر من 200 بطاقة صحفية دولية تم منحها لأناس غير صحفيين من بينهم أشخاص يقيمون في الأردن ولا توجد لهم عضوية في النقابة. **(الخطيب، 1995، 21).**

ورغم هذا الإدراك المبكر، لمشكلة العضويات، فإنها لم تحل، بل تفاقمت، وزادت حدتها، مع بروز حركة حماس كلاعب أساسي في الساحة الفلسطينية وتشكيلها العديد ن المؤسسات الإعلامية حيث حرم الكثير من أعضائها من العضوية رغم انطباقها عليهم، في الوقت الذي كان يمنح عمال وأفراد أجهزة أمنية من حركة فتح العضوية بيسر وسهولة. (أبو هين، 2012).

ويقول رئيس منتدى الإعلاميين الفلسطينيين، عماد الإفرنجي إن أساس الإشكالية أن البعض لا يريد مشاركة أحد، ويريد من الأطراف الأخرى أن تكون مجرد ديكور، أكثر من نصف الصحفيين في قطاع غزة موجودون خارج النقابة والتنسيب يتم للمحاسيب وأصحاب اللون السياسي الواحد والباقي يتشككون منهم وبعضهم يمنح بطاقة تعريف".(بني عودة، 2011، 20).

واللافت أنه بعد انتخابات شباط 2010، وما أفرزته من هيئة أنيط بها إصلاح النقابة ومراجعة العضويات، اعتمدت طريقتين مختلفتين في غزة والضفة، فبينما تمت مطالبة الصحفيين في الضفة بتقديم طلبات جديدة تفرض جملة من الشروط والوثائق لإعادة تثبيت عضويتهم في النقابة، إلا ان الأمر كان مغايراً في غزة، فقد اتبعت النقابة آلية مختلفة اعتمدت على الملفات والوثائق الموجودة لديها لتقرر من ستثبت عضويتهم، وهو ما يعني إبقاء باب العضوية مغلقاً أمام الصحفيين الذين ينتمون لحركة حماس وآخرين بالطبع. (بني عودة، 2011، 19). مع الإشارة إلى أننا نتحدث عن عشرات إن لم يكن مئات الصحفيين، العاملين في المؤسسات الإعلامية التابعة لحماس والجهاد الإسلامي، مثل: شبكة الأقصى الفضائية، وإذاعة القدس، والمواقع الالكترونية المختلفة.

4**) قيود الاحتلال:** ويرتبط هذا الأمر بالقيود التي تضعها سلطات الاحتلال للحيلولة على سبيل المثال دون التأم مجلس النقابة مثلا فى الضفة وغزة كاجتماع عام أو اجتماع المؤتمر العام للصحفيين.

5) **الخلافات الشخصية:** حيث ساهم وجود خلافات بين القائمين على النقابة في شللها، على سبيل المثال أصدر أمين سر النقابة سابقاً زكريا التلمس بياناً شكك فيه في إجراءات الانتخابات عام 2010. (التلمس، 2010). وكذلك وقعت خلافات بين صخر أبو عون ونعيم الطوباسي في فترة من الفترات.

6) **عدم فتح قنوات اتصال بين النقابة وأصحاب الصحف والقائمين على المؤسسات الإعلامية: وذلك بهدف** تنظيم النشاط الصحفي في فلسطين وتحسين ظروف عمل الصحفيين وهو أمر أحبط هؤلاء وأفقدهم الثقة بمجلس النقابة وأنها لا تتبنى قضاياهم.

7) **إضعاف دور الجمعية العمومية للنقابة:** فالعمل النقابي في النقابات العربية والنقابات الأجنبية لا يكون فيها فقط مجلس النقابة ولكن يكون هناك جمعيات كما هو موجود لجنة أو جمعية للمصورين الصحفيين هذه الجمعيات وهذه اللجان في نقابة الصحفيين قليلة جدا ومحدودة جدا (الدلو، 2003).

8) **غياب دور الشراكة وتهميش الآخر:** كانعكاس للخلل في عضوية النقابة، هيمن لون سياسي واحد على مجلس النقابة طوال سنوات وهمش أدوار باقي الأطر السياسية، ما أضعف عمل النقابة؛ لذلك في مراحل كثيرة وجدنا أن بعض الأطر كانت أقوى في فعالياتها من النقابة نفسها.

9) **عدم القيام بالدور اللازم في الدفاع عن الصحفيين وحمايتهم:** على الدوام اشتكى الصحفيون من عدم وجود تدخل جدي من النقابة لحماية الصحفيين لحمايتهم من البطش أو الاعتقال، وكان لوجود عدد من العاملين في الأجهزة الأمنية في مجلس إدارة النقابة مثل توفيق أبو خوصة، إلى جانب هيمنة لون سياسي عليها، تأثير في موقفها من الانتهاكات التي تمارسها الأجهزة الأمنية ضد الصحفيين، مع الإشارة إلى صدور بيانات خجولة بين الحين والآخر إزاء انتهاك هنا أو هناك، مع تجاهل للكثير من الانتهاكات والتغطية عليها.

**المبحث السادس: الانتخابات الأخيرة وبدايات الانقسام**

بقيت نقابة الصحفيين، بهيأتها الإدارية التي تمثل حركة فتح، تعمل في قطاع غزة، عقب الانقسام الفلسطيني بين غزة والضفة، منتصف يونيو / حزيران 2007، رغم أن مقرها تعرض في البداية للاقتحام والمداهمة، حيث أعادت افتتاح مقر جديد.

وبعد أن طال انتظار جموع الصحفيين لإجراء انتخابات تفرز تمثيل حقيقي للصحفيين، في ظل غلبة فئة واحدة عليها طوال سنوات طويلة، وفي ظل انسحاب عدد من أعضاء مجلس إدارة النقابة السابق، أو اندماج آخرين في العمل الأمني والحكومي، تسارعت الأحداث مطلع عام 2010، ودخل على الخط الاتحاد الدولي للصحفيين الذي اشترط إجراء انتخابات، من أجل مشاركة فلسطين في انتخابات المجلس التنفيذي للاتحاد، وحدث تدخل وضغوط مماثلة من الاتحاد العربي للصحفيين، (الأسطل، 2012) إلى جانب ذلك، كان هناك حالة من التنافس الداخلي في حركة فتح، حيث تسارعت الأمور وصولاً لإجراء الانتخابات في الضفة الغربية فقط، في ظل رفض من قطاعات واسعة من الصحفيين خاصة الكتل الصحفية التابعة لحركة حماس، والجهاد الإسلامي، في ظل فشل مساعي ومبادرات لتشكيل مجلس توافقي من فتح وحماس والجهاد الإسلامي واليسار، في ظل الاختلاف على عدد مقاعد كل طرف.

ومع تحديد الخامس من فبراير / شباط 2010، لعقد انتخابات نقابة الصحافيين في الخامس من شباط (فبراير) 2010، وإعلان الإجراءات الأخرى بشأن تسديد رسوم العضوية والترشح وكيفية استعراض التقارير، وبعد عشر سنوات على الانتخابات السابقة، تداعى عدد من الصحفيين وممثلي المؤسسات والكتل النقابية في العاشر من يناير / كانون ثان 2010، للاجتماع في قطاع غزة ورؤوا أن إتمام الانتخابات على النحو الذي تم الإعلان عنه من قبل مجلس النقابة، وفي الوقت الذي حدده، لا يؤدي سوى إلى شرذمة الجسم الصحافي، ومضاعفة الأزمات والمشكلات التي تعاني منها النقابة وجموع الصحافيين، خصوصا وأن الجميع يعرف تماماً الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها الحالة الفلسطينية، وحالة الانقسام التي تهدد بتدمير انجازاتنا الوطنية ومجتمعنا وحقوقنا الوطنية.

واتفقوا على مذكرة إعلامية، تم إرسالها إلى دائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية، والقائمين على نقابة الصحافيين الفلسطينيين، **وتضمنت النقاط التالية:** (مذكرة إعلامية، 2010 ).

**أولاً:** إن الصحافيين عموماً يشددون على أهمية إجراء الانتخابات الموحدة في الضفة الغربية والقدس وغزة، بحيث تشكل المدخل لإعادة بناء النقابة على أسس ديمقراطية حقيقية، ولتحقيق أوسع مشاركة للنهوض بأوضاعها، لتكون ممثلاً حقيقياً لهم، وتوحيد الجسم الصحافي بكل أطيافه وطاقاته.

**ثانياً:** إن الوقت المتاح للانتخابات، كما قرره مجلس النقابة، لا يكفي إطلاقاً لإتمام العمليات والإجراءات كافة، التي ينبغي أن تسبق عقد اجتماع الجمعية العمومية بشكل سليم، لذلك يجب الإعداد الجيد للمؤتمر بالشكل والمواصفات التي تليق بدور النقابة والصحافيين، ونشر جداول بمراحل العملية الانتخابية في الصحف حول مواعيد التنسيب والترشيح والطعون وعقد اجتماع الجمعية العمومية.

**ثالثاً:** ضرورة مراجعة قوائم المنتسبين الحاليين للنقابة، واستثناء من توفي منهم، أو لم يعد يعمل في المجال الصحافي، وفتح باب التنسيب للعضوية كشرط أساس من شروط العملية الانتخابية ليتسنى للذين تنطبق عليهم شروط العضوية الانضمام الى الجسم الصحافي، ليكونوا ضمن المؤتمر العام للنقابة.

**رابعاً:** في ضوء غياب لجنة العضوية لابد من تطبيق القانون والتزامه لمعالجة هذا الأمر عبر توافق بين المؤسسات والشخصيات الإعلامية والكتل الصحافية بطريقة تضمن وجود جهة نزيهة وقانونية للقيام بمهمة غربلة العضوية وفتح باب التنسيب على الأسس والمعايير التي حددها نظام النقابة.

**خامساً:** لابد بعد كل هذا الوقت على عقد الانتخابات الأخيرة في كانون الأول (ديسمبر) 1999 من عقد المؤتمر العام وتقديم ومناقشة التقارير المالية والإدارية ومشروع تطوير النظام الأساس للنقابة بأسرع وقت ممكن.

**سادساً:** نؤكد ضرورة التوافق على لجنة محايدة للإشراف على إجراء الانتخابات وتنظيمها.

**سابعاً:** إجراء الانتخابات وفقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل.

وقبل يومين من إجراء الانتخابات، وفي ضوء التداعيات الحاصلة والتباينات في المواقف حول إجراء الانتخابات عقدت شبكة المنظمات الأهلية ومن منطلق اهتمامها بتعزيز دور ومكانة منظمات المجتمع المدني وباعتبار أن نقابة الصحفيين الفلسطينيين مؤسسة وطنية هامة اجتماعا في مدينة غزة مع ممثلي عدد من الكتل الصحفية والمؤسسات الصحفية وصحفيين وممثلي منظمات حقوق الإنسان وأعضاء في الهيئة الإدارية للشبكة وتم من خلال الاجتماع الخروج بالمبادرة التالية: (شبكة المنظمات الأهلية، 2010).

أولا: تأجيل انتخابات مجلس إدارة نقابة الصحفيين لمدة شهرين كحد أقصى.

ثانيا: تجرى الانتخابات وفق النظام الذي جرت عليه انتخابات النقابة عام 1999

ثالثا: التوافق على لجنة مهنية تعمل خلال الشهرين على فحص العضوية القديمة وتنسيب أعضاء جدد.

رابعا: اجتماع الجمعية العامة:

- تنتخب الجمعية العامة مجلس إدارة انتقالي لمدة عام تكون مهامه:

1- تطوير النظام الأساسي وعرضه على الجمعية العامة لإقراره.

2- إعادة بناء النقابة وفق أسس مهنية.

على أن يتم التوافق على لجنة الإشراف على الانتخابات.

- تنتخب الجمعية العامة للنقابة لجنة العضوية، على أن تكون مهامها:

1- تطوير معايير العضوية.

2- فحص العضوية القديمة.

3- تنسيب أعضاء جدد.

خامسا: الالتزام الكامل بالنضال السلمي ووقف التحريض والابتعاد عن لغة العنف والتهديد.

وأخيرا تقوم الشبكة بالاتصال بكافة الأطراف والكتل والفصائل والقوى السياسية من اجل التوافق على هذه المبادرة.

ولم تغير هذه المبادرة، أو المذكرة التي سبقتها، أو حتى قرار محكمة العدل العليا بغزة، وقف الانتخابات، من تصميم حركة فتح، على مسار إجراء الانتخابات، حيث أجريت وسط تشكيك في شرعيتها ونزاهتها، في يوم الجمعة 5 فبراير/ شباط 2010 انتخابات في الضفة الغربية لنقابة الصحافيين حيث افتتحت الهيئة الإدارية للنقابة باب الترشيح. ولم تجر الانتخابات في غزة، بعد أن أصدرت محكمة العدل العليا في الحكومة بغزة، قبل يوم واحد من إجراء الانتخابات قراراً يقضي بإيقاف الانتخابات لحين الفصل بالطلب الأصلي المقدم للمحكمة.

**انتخاب مجلس إداري:**

وأجريت الانتخابات في يوم الجمعة 5 فبراير/ شباط 2010 بالفعل في الضفة، ولم يشارك صحفيو غزة، بينما جرى ترشيح ممثلين عنهم من حركة فتح وبعض القوى اليسار. وكانت النتيجة فوز قائمة منظمة التحرير الفلسطينية وغالبيتهم من حركة فتح، وكان بينهم عدد من قطاع غزة. واللافت أنه جرى خلال الجمعية العمومية، إدخال تعديل في النظام الداخلي للنقابة، بحيث جرى انتخاب مجلس إداري مكون من 61 صحفياً، أفرز هؤلاء من بينهم أمانة عامة من 21 صحفياً، أعلن من بينهم عبد الناصر النجار نقيباً للصحفيين. وأعلنت الأمانة العامة، أنها ستقوم بإعادة تأسيس النقابة ووضع نظام داخلي جديد، بحيث تجري انتخابات جديدة خلال عامين، يتم خلالها ترتيب أوضاع النقابة على أسس مهنية سليمة (الأسطل، 2012)، بينما تحدث آخرون أن المهلة التي أعطتها لنفسها هي عام واحد فقط.

حظيت هذه الانتخابات بالتشكيك من قطاعات واسعة من الصحفيين، حيث رفضت المؤسسات الحقوقية المراقبة عليها بسبب الانقسام ومقاطعتها من عديد الصحفيين.

وأعلن صحفيون بشكل واضح أن انتخابات عام 2010م لم تكن انتخابات نزيهة باعتراف كبار الصحفيين والمؤسسين للنقابة، والذين قاطعوا هذه الانتخابات وقدموا طعون بالنتائج التي بينت حجم الاستخفاف في عقول البشر، وحالة التزوير التي تمت بها الانتخابات، والتي أفرزت ما تُسمى الأمانة العامة بغزة، هذه الأمانة التي لم تكن على مستوى من المسؤولية المهنية والوطنية، وكانت احد أهم أسباب حالة الفشل والتراجع الذي شهدته النقابة خلال العامين الماضيين. (شاهين، 2012).

وجاءت مقاطعة الانتخابات من قبل التيار الإسلامي بالدرجة الأولى، بسبب رفض حركة فتح، إعادة النظر في العضويات، ومنح عضويات جديدة للصحافيين العاملين في المؤسسات الجديدة بقطاع غزة، وعدم النظر في المذكرة المرفوعة عن اجتماع الأطر والمؤسسات الإعلامية، وذلك رغم ان الأجواء الأولى كانت تؤشر لإمكانية المشاركة، حيث عقد في الشهر السابق لإجراء الانتخابات اجتماع مع المؤسسات الحقوقية بمشاركة جميع الكتل الصحفية من أجل بحث مراقبة الانتخابات وإنجاحها(أبو هين، 2012).

وكان السبب المقدم رسمياً لرفض فتح باب العضويات، من قبل القائمين على النقابة في حينه من حركة فتح، هو إغلاق 25 مؤسسة إعلامية في قطاع غزة، كأحد تداعيات الانقسام، الأمر الذي أدى إلى تشتت العاملين فيها. (الأسطل، 2012). حيث تم ربط فتح باب العضوية باستئناف عمل هذه المؤسسات، وكان يعني ذلك بشكل واضح التخوف من التغير في خارطة الأحجام بالنقابة إذا انضم الصحفيون الموالون لحركة حماس والجهاد الإسلامي للنقابة في هذه الفترة.

وعقب هذه الانتخابات، أصدرت الكتل والمؤسسات الإعلامية في غزة، مذكرة خاصة حول التجاوزات القانونية التي جرت خلال عقد المؤتمر العام لنقابة الصحفيين الفلسطينيين في مدينة البيرة بتاريخ 5/2/2010، تضمن عدد كبير من الملاحظات حول المؤتمر، منها الاختلاف بين عدد من حضر المؤتمر وعدد أصحاب حق الاقتراع، إلى جانب تمديد الاقتراع على مدار يومين، وإسقاط عضوية بعض الصحفيين. وفي ضوء ذلك، أعلنت أن هذه الانتخابات غير الشرعية عززت شرذمة الوسط الصحفي وأنها لن بنتائجها، ولن تتعامل مع أي صحفي تم انتخابه أو تم فرزه بالتزكية لإدارة شؤون الصحافيين الفلسطينيين. (بيان الأطر والمؤسسات الإعلامية بتاريخ 9/2/2012).

**السيطرة على النقابة بغزة**

بقيت حالة الغضب لدى قطاع واسع من الصحفيين في قطاع غزة، من طريقة إجراء الانتخابات في الضفة الغربية، تتفاعل، خاصة أن الفائزين لم يلتزموا بمدة العام التي كان أعلنها أنها سقف الهيئة الفائزة من أجل ترتيب أوضاع النقابة وإجراء انتخابات جديدة، حيث تم التمديد لمجلس النقابة واعتباره هيئة تحضيرية، رغم أن الأمانة العامة كانت تتحدث أنها أعطت نفسها مدة عامين لمرحلة التأسيس.

وعلى إثر تفاقم حالة الغضب هذه، قام مجموعة من الصحفيين، غالبيتهم من المنتمين لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، يوم الثلاثاء الموافق 11/10/2011، بدخول مقر نقابة الصحفيين في غزة، وقاموا بعقد اجتماع في مقر النقابة، معلنين تشكيل هيئة جديدة أطلقوا عيها اسم "هيئة تسيير الأعمال" لنقابة الصحفيين الفلسطينيين معلنين أن الهيئة ستعمل على إنهاء كافة المشاكل المتعلقة بأوضاع الصحفيين والتمهيد للانتخابات خلال فترة ستة أشهر منحوها لأنفسهم. **وضم المجلس كل من "أيمن دلول وأحمد زغبر وراجي الهمص ورامي خريس وشيماء مرزوق ومحمد أبو قمر وسمير محسن وإياد القرا ورامي العمصي وعوض أبو دقة.** (القرا، 2012).

في المقابل، أدانت الأمانة العامة لنقابة الصحافيين الفلسطينيين، هذه التطورات، وقالت في بيان شديد اللهجة، إن "قوات الأمن الداخلي التابع لحركة حماس، اقتحمت المقر برفقة من يصفوا أنفسهم أعضاء في ما تسمى كتلة الصحافي الفلسطيني المحسوبة على حماس، مقر نقابة الصحافيين في قطاع غزة، الأمر الذي يشكل اعتداءا فاضحا من قبل الحكومة بغزة وحركة حماس وقواها الأمنية، مطالبة بسرعة التدخل العاجل لوقف مثل هذه الجريمة التي تنفذها حركة حماس التي تسعى لضرب الجسم الصحفي عبر محاولات إغراقه بصحفيين يحسبوا على أجهزتها الأمنية غير الشرعية ".

عبرت الأمانة العامة عن "الاستياء الشديد والإدانة لمثل هذه الجريمة النكراء التي تأت تتويجا لجملة إجراءات وممارسات وجرائم ارتكبتها قوى امن حماس بحق الصحافيين الفلسطينيين والمؤسسات الإعلامية ضمن سياسة تصفية علانية للأجسام والمؤسسات والصحافيين المهنيين من خلال مواصلة إغلاق العشرات من المؤسسات الإعلامية ومنع إدخال الصحف الرئيسية من الدخول والتوزيع في قطاع غزة إضافة إلى سلسلة من الملاحقات الأمنية للصحافيين".

واتهمت حماس بأنها "مازالت ترفض الحوار الذي بدأ مع الصحافيين والمؤسسات الإعلامية والقوى الإعلامية في قطاع غزة لبحث آليات إجراء الانتخابات التي جرى تأجيلها عقدها لفترة أسبوعين للتوصل إلى صيغة متفق عليها لإنجاح الانتخابات الديمقراطية النزيهة بعيدا عن السطوة الأمنية التي تحاول حماس فرضها على الصحافيين ومؤسساتهم الإعلامية في قطاع غزة". (نقابة الصحفيين، 2011).

كما اتهم الاتحاد الدولي للصحفيين في بيان نشرته بعض وسائل الإعلام بتاريخ 13/11/2011، حكومة "حماس" في غزة بمحاولة زعزعة استقرار النقابة وتشكيل تهديد لوحدة الإعلاميين في غزة واستقلاليتهم.

وقال الاتحاد الدولي للصحفيين " لدينا قلق بالغ من هذا التصعيد للحملة التي تقودها حركة حماس ضد الإعلام المستقل في غزة في الوقت الذي تخوض فيه النقابة حوارا ومشاورات مع الصحفيين الفلسطينيين تحضيرا لعقد مؤتمر نقابتهم القادم".

على أرض الواقع باشرت لجنة تسيير الأعمال بأعمالها، وباتت تعمل باسم نقابة الصحفيين - لجنة تسيير الأعمال، وشكلت لجنة للعضوية، وفتحت باب التنسيب للنقابة من جديد، حيث تم تنسيب نحو 433 صحفياً. (القرا، 2012). وكان جزء كبير من هؤلاء غير منسبين للجسم الأصلي للنقابة الأمر الذي عكس إلى أي حد كانت مشكلة التعاطي الفئوي مع حق الحصول على العضوية للعاملين في المهنة.

في المقابل استمر ممثلو نقابة الصحفيين السابق في العمل، من خلال مقر بديل في غزة، وكانوا يعملون باسم نقابة الصحفيين - الأمانة العامة. (الأسطل، 2012).

**الانتخابات الثانية.. وإفشال محاولات التوافق**

مطلع عام 2012، جرت محاولات حثيثة لرأب الصدع الحاصل، وقادت شبكة المنظمات الأهلية إلى جانب الصحفي فتحي صباح جهود مكثفة في أواخر شهر فبراير 2012، كادت أن تصل لتوافق يوحد الجسم النقابي الصحافي.

ووفق محضر اجتماع عقدته شبكة المنظمات الأهلية في منزل فتحي صباح، صباح السبت 25/2/2012، للتوافق على تنفيذ مبادة الشبكة لحل أزمة النقابة، وضم عن الشبكة محسن أبو رمضان، وأمجد الشوا، وفتحي صباح، وعن كتلة الصحفي (حماس): إبراهيم ضاهر، وياسر أبو هين، ووسام عفيفة، وعن المكتب الحركي (فتح) يوسف الأستاذ، وتحسين الأسطل، وأشرف الهور.

**وخلال هذا الاجتماع، جرى التوافق، على النقاط التالية:**(محضر اجتماع، 2012)

**أولاً:** أن تجري الانتخابات في غزة والضفة الغربية، والقدس بشكل متزامن في اليوم نفسه.

**ثانياً:** تشكيل لجنتين تحضيريتين للإشراف على تنظيم عملية الانتخابات واحدة في الضفة والأخرى في غزة، تتألف كل لجنة من سبعة، تختارهم الشبكة، خمسة منهم من منظمات حقوق الإنسان والشبكة واثنين من الصحفيين المستقلين.

**ثالثا:** تقوم لجنة التحضير للانتخابات بعقد ورشة عمل واحدة بمشاركة خبراء وقانونيين وممثلي منظمات حقوق الإنسان وصحافيين لمراجعة النظام الأساسي للنقابة.

**رابعاً:** تشكيل لجنتين للعضوية واحدة في الضفة والأخرى في غزة، تتألف من صحافيين من الأطر والكتل الصحفية والمستقلين تكون مهمتها:

1) مراجعة وإقرار طلبات العضوية التي قدمت منذ شهر حزيران/ يونيو 2007، وحتى الآن، أي فتح باب الانتساب بموجب هذه المبادرة.

2) استقبال الطعون في العضويات القديمة في الضفة وغزة، على أن تقدم الكتلة طعونها في أعضاء الضفة لدى لجنة غزة. علماً أنه لم يتم التوافق على تشكيل اللجنتين وعدد أعضاء كل لجنة وتم ترحيل الأمر إلى اجتماع اليوم التالي الأحد 26/2/2012.

**خامساً:** فتح باب العضوية بشكل متزامن في قطاع غزة والضفة الغربية لمدة أسبوع واحد اعتبارا من تاريخ بدء تنفيذ المبادرة في الأول من مارس (آذار) 2012. وجرى في الاجتماع الاتفاق على هذه النقطة باستثناء مدة فتح باب الانتساب حيث ترك إلى ما بعد الاتفاق على الموعد النهائي لتنظيم الانتخابات.

**سادساً:** تتخذ لجنتا العضوية قراراتهما وفقا لشروط العضوية، وبالأغلبية وتعلنان قائمة الأعضاء النهائية في موعد لا يتجاوز الشهرين من بدء تنفيذ المبادرة. وتم تأجيل النظر في موعد الإعلان إلى ما بعد تحديد موعد الانتخابات.

**سابعاً:** يبدأ تنفيذ هذه المبادرة من مقري النقابة في رام الله وغزة في وقت واحد بالإعلان عنها في مؤتمر صحفي يوم الخميس الموافق الأول من مارس (آذار) 2012.

**ثامناً:** الإشراف على عملية الاقتراع ونتائج الانتخابات من قبل الاتحاد الدولي للصحفيين واتحاد الصحفيين العرب ومنظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية ونقابة المحاميين في الضفة وغزة.

**تاسعاً:** عودة العمل في مقر النقابة كالمعتاد تجسيدا لوحدتها ووحدة الجسم الصحفي وتمهيداً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة على قاعدة الشراكة والوحدة لإنهاء الأزمة التي عصفت بها. **تم تأجيل نقاش هذا البند لليوم التالي.**

عاشراً: وقف كافة النشاطات من أي جهة نقابية في غزة والضفة وفسح المجال أمام اللجان المذكورة سابقاً للعمل في القضايا المحددة المكلفة بإنجازها من دون معوقات إلى أن يتم اجراء الانتخابات في 23 مارس (آذار) 2012 وانتخاب الأمانة العامة للجديدة.

وتوالت الاجتماعات في اليومين التاليين لاستكمال التوافق على باقي النقاط، حيث أعلنت شبكة المنظمات الأهلية، الوصول إلى اتفاق نهائي بشأن المبادرة وتطويرها في 28/2/2012 وفق جدول زمني تم التوافق عليه، كما تم الاتفاق على التوقيع عليه بالأحرف الأولى ومن ثم عرضه على باقي الكتل الصحفية لمناقشته والتوافق عليه يوم 29 شباط الماضي، على أن تجري الانتخابات في 23 مارس 2012".

وقالت الشبكة "فوجئنا قبل ساعات من التوقيع على هذا الاتفاق بقيام الأخوة في المكتب الحركي للصحفيين التابع لحركة فتح بتقديم قائمة ملاحظات تعيدنا إلى نقطة ما قبل إطلاق المبادرة، الأمر الذي أصابنا بخيبة أمل شديدة". (شبكة المنظمات الأهلية، 2012).

وجاء تحفظ فتح الأساسي على مسألة فتح باب العضوية من جديد خاصة في الضفة الغربية، حيث اعتبرت أنها كانت شكلت لجنة لهذا الأمر، واستكملت مراجعة العضويات هناك على مدار العام الماضي (الأسطل، 2012).

**انتخابات الضفة:**

وذهبت الأمور نحو إحباط المبادرة بالكامل، وقطع الطريق على أي محاولة توافقية، بإعلان حركة فتح، إجراء الانتخابات للنقابة في الضفة الغربية في التاسع والعاشر من اذار (مارس) 2012، حيث أجريت أيضاً في الضفة الغربية، فقط، وقاطعها صحفيو حماس والجهاد الإسلامي، وشارك فيها صحفيو فتح بطريقة الكترونية إلى جانب الصحفيين من اليسار الفلسطيني باستثناء أعداد محدودة منهم احتجاجاً على إفشال مبادرة الشبكة.

وجرى التشكيك في هذه الانتخابات أيضاً، ووصفها الناشط الحقوقي في مركز الميزان لحقوق الإنسان، سمير زقوت، بأنها "تكرس واقع إفراغ النقابة من محتواها المهني وتعزز الانقسام، فيما الساعون إلى الانتخابات لا يلقون بالاً لا للمصلحة الوطنية ولا المهنية" مضيفاً "فعندما يتم اقصاء قطاع غزة ويقتصر تمثيله في الانتخابات على من يُراد لهم أن يمثلوا الجسم الصحافي، وفي الوقت نفسه هم لم يلعبوا أي دور يُذكر لحماية الصحافيين والمؤسسات الإعلامية في الضفة لأن المستهدفين في العادة هم من خصومهم السياسيين، ولأن السياسة هي المعيار هم لا يستطيعون أن يوفروا أدنى حماية في غزة، بل بالعكس فإن أعضاء النقابة من تم انتخابهم عن غزة لن يجرؤا على إطلاق تصريحات باسمها وليس التحرك لدى الجهات المختصة لوقف أي انتهاك يتعرض له صحافي".

ولم يقتصر انتقاد الحقوقي زقوت لحركة فتح، بل طال اليسار، قائلاً "الغريب أن من يصارع لابقاء سيطرته على النقابة وتمثيلها يحرص ويحمي ويدافع عن مصلحته الخاصة في أن يبقى في موقعه ويستفيد من المزايا الخاصة الكثيرة التي يوفرها، لكن الأكثر غرابة هم الصغار الذين لا يمكن لهم أن ينجحوا في انتخابات حرة وتنافسية وهم يلهثون وراء الفتات وهم من يسهم في تضليل الرأي العام لتبدو الانتخابات بمشاركة فصائل وكتل، وأنها ليست طبخة فتحاوية في أحسن الأحوال، فيما هي طبخة سياسية حزبية فئوية بامتياز".

وأشار إلى أن هذه الانتخابات جاءت "بعد موافقة الجميع، لا سيما ممثلي "فتح" والنقابة وممثلي "حماس" وقبيل إعلان الاتفاق التام تراجعت "فتح" تواليها أحزاب تطلق على نفسها اسم يسار، واليسار منها براء لأن اليساري ثوري بطبعه، ولا يمكن أن يكون عبداً لسيد، أكان أميناً عاماً أو نائباً للأمين العام، أو فصيل متنفذ". (زقوت، 2012).

**انتخابات خاصة بغزة**

وعلى ذات الطريق، جرى عقدت لجنة تسيير الأعمال في غزة، جمعية عمومية، للنقابة بغزة للدورة الانتخابية 2012-2015، تحت شعار "القدس توحدنا" في قاعة فندق الكومودور بمدينة غزة، مثلت الصحفيين الذين جرى تنسيبهم، وذلك يوم الأحد الموافق 18 مارس / آذار 2012، بمشاركة عدد كبير من القيادات الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني والحقوقيين والنقابيين من مختلف النقابات الفلسطينية.

وأجريت الانتخابات لاختيار مجلس إدارة النقابة حيث ترشح لعضوية مجلس النقابة 22 صحفيًا وصحفية، وانسحب عدد منهم، فيما تبقى لقطار المنافسة 12 شخصا.

وفي نهاية اليوم الانتخابي، فازت قائمة "نقابة للجميع الائتلافية" (تضم صحفيين من حماس والجهاد الإسلامي) بالأغلبية في انتخابات نقابة الصحفيين التي جرت ظهر الأحد 18-3-2012، في قاعة فندق الكومودور بمدينة غزة.

وتضم القائمة الصحفيين وسام عفيفة، وياسر أبو هين، وتوفيق السيد سليم، وسمير أبو محسن، وأيمن دلول، وخالد صادق، ويوسف أبو كويك، إضافة إلى الصحفيتين أمية جحا، وأمل الحجار اللتين فازتا بالتزكية في هذه الانتخابات عن كوتة "الصحفيات".

وشارك في الانتخابات 378 صحفيًا بنسبة تصل إلى 87% ممن يحق لهم الاقتراع والبالغ عددهم 433 صحفيًا. (أبو هين، 2012). مع الإشارة إلى أن هذا الجسم الصحفي لم يتم الاعتراف به من الأجسام العربية والدولية وجرى التنديد بهذه الخطوة. وعلى أرض الواقع بات لدينا جسمين منفصلين لنقابة الصحفيين. وفي ضوء ذلك، جرى استدعاء تحسين الأسطل، نائب نقيب الصحفيين (جسم رام الله) من قبل النائب العام في غزة، وإنذاره بعدم الحديث باسم نقابة الصحفيين وصدر بحقه قرار منع من السفر لحين استكمال التحقيق، دون أن يستتبع ذلك إجراءات على الأرض، حيث بقيت النقابة تمارس عملها بشكل نسبي من مقر بديل في غزة (الأسطل، 2012).

وخلال العدوان الأخير على غزة الذي بدأ في الرابع عشر من نوفمبر / تشرين ثان 2012، واستمر ثمانية أيام، وتخلله استشهاد ثلاثة صحفيين وإصابة نحو 12 آخرين، شكلت لجنة كخلية أزمة ضمت ياسر أبو هين، نقيب الصحفيين (الجسم الذي تشكل بغزة) ويوسف الأستاذ، عضو مجلس نقابة الصحفيين (الجسم الأصلي) بمبادرة من شبكة المنظمات الأهلية، من أجل متابعة شئون الصحفيين وما يواجهونه وتسهيل عملهم خلال فترة العدوان، ومن أجل النظر في إمكانية إعادة رأب الصدع في الجسم النقابي وتوقف عملها بعد توقف العدوان، مع الإشارة إلى وجود مساعي حثيثة يقودها الاتحاد العربي للصحفيين من أجل إنهاء أزمة النقابة. (الأسطل، 2012).

**الفصل الثالث: النتائج والتوصيات**

**المبحث الأول: النتائج**

من خلال استعراض الباحث للمحطات المختلفة التي مرت بها النقابة يخلص بشكل مكثف إلى جملة الأمور التالية:

1. أن الخلافات السياسية والشخصية والحزبية، تشكل أحد عوامل فشل أو ضعف قيام نقابة الصحفيين بدورها، وتبدى ذلك منذ المحاولات الأولى للتأسيس عام 1924.
2. هيمنة لون سياسي واحد على النقابة طوال سنوات طويلة أدى إلى إضعاف دورها، وعدم قيامها بدورها المفترض أن تقوم به، وأدى ذلك إلى استئثار هذا اللون بأغلب الامتيازات من دورات وسفريات إن وجدت.
3. عدم انتظام انتخابات النقابة، والتشكيك في ظروف إجراء الانتخابات الأخيرة أدى إلى فقدان الثقة من مجمل الصحفيين بهذا الجسم.
4. في الكثير من المراحل أدت النقابة دوراً على الصعيد النضالي الوطني، سواء في مواجهة التطبيع ومن قبل في مواجهة الرقيب العسكري، وعلى صعيد وحدة الوطن، واتخاذ مدينة القدس المحتلة مقراً لها.
5. على مدار مختلف المراحل، لم تقم النقابة بالدور المناسب والواجب عليها في احتضان وحماية الصحفيين سواء على صعيد تحسين شروط العمل، أو من عمليات القمع التي يتعرضون لها.
6. مشكلة العضوية في النقابة، تعتبر أحد أبرز المشاكل، التي تعيق أي إصلاح للنقابة، نظراً لوجود أعداد كبيرة ممن لا تنطبق عليهم شروط العضوية فيها، فيما يحرم مئات تنطبق عليهم الشروط.
7. ساهم الانقسام الحاصل بين فتح وحماس في غزة منتصف يونيو / حزيران 2007، وما تخلله من تراشق إعلامي بين الجانبين من تعزيز الانقسام الصحفي، وصولاً إلى الانقسام في جسم النقابة.
8. رفض حركة فتح، والقائمين على النقابة، التعاطي مع المبادرات المختلفة لإصلاح النقابة، ومراجعة العضويات والتنسيب، شكل أحد العوامل التي أفشلت مساعي بناء مؤسسة نقابية موحدة، وساهمت في تهيئة الظروف نحو انقسام جسم النقابة.

**المبحث الثاني: التوصيات:**

1. ضرورة أن يجري توحيد الجسم النقابي في نقابة واحدة تمثل جميع الصحفيين الفلسطينيين في غزة والضفة بما فيها القدس والخارج.
2. هذا التوحد يمكن أن يتحقق إذا توفرت النوايا الصادقة، وتم تغليب المصلحة الوطنية على المصالحة الحزبية والشخصية والفئوية.
3. يقترح الباحث تشكيل لجنة خبراء وحكماء، تضم رؤساء أقسام الإعلام في الجامعات الفلسطينية، مع ممثلين الكتل الصحفية، وخمسة من شيوخ الصحافة، وممثلين لأبرز المؤسسات الحقوقية، من أجل إقرار نظام داخل مؤقت.
4. أن تفرز لجنة الخبراء لجنة خاصة لفرز ومراجعة العضويات المسجلة في نقابة الضفة ونقابة غزة، وتدقيق العضويات وتفتح المجال للانتساب وتصويب الأوضاع وفق النظام الداخلي الجديد.
5. تجري انتخابات خلال ثلاثة أشهر أو ستة أشهر كحد أقصى وفق النظام الجديد، وبذلك يكون تم توحيد الجسم النقابي من جديد.
6. تعمل اللجنة المنتخبة لمدة عامين، على المزيد من ترتيب أوضاع النقابة، ومراجعة النظام الداخلي من جديد، بحيث يتم إقراره في جمعية عمومية، وتجرى انتخابات جديدة خلال عامين بحد أقصى وفق النظام المعدل من الصحفيين المنتسبين للنقابة فعلاً.
7. ضرورة أن يكون هناك لجان متنوعة ضمن هيكلية النقابة مثل لجنة الحريات، اللجنة المهنية، لجنة المصور،.... من أجل أن يكون هناك اهتمام تخصصي بشتى المجالات المتعلقة بالشأن الصحفي.

**المراجع**

أولاً: الكتب والأبحاث العلمية:

1. أبو حشيش، حسن محمد (2005): **الصحافة في فلسطين: النشأة.. التطور.. المستقبل** (1876-2005)، ط1، (بدون دار نشر) غزة، فلسطين.
2. أبو حشيش، حسن محمد: **بيئة العمل في الصحف الفلسطينية: دراسة لواقع الصحف والقائم بالاتصال،** رسالة دكتوراة غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004).
3. أبو السعيد، أحمد العبد (2012): **الإعلام الفلسطيني: نشأته ومراحل تطوره 1876-2012،** ط3، مكتبة الأمل، غزة.
4. أبو الشيخ، فاطمة، **دور نقابة الصحفيين الفلسطينيين في الارتقاء بمهنة الصحافة: دراسة ميدانية على القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية**، بحث تخرج غير منشور، (غزة، الجامعة الإسلامية، 2011).
5. حسين، سمير محمد (2006): **بحوث الإعلام**، بدون طبعة، عالم الكتب، القاهرة.
6. الدلو، جواد راغب (2000): **دراسات في الصحافة الفلسطينية**، ط1، مكتبة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، غزة.
7. وافي، أمين، **الإعلام الفلسطيني والأداء المهني للإعلاميين الفلسطينيين في انتفاضة الأقصى: دراسة ميدانية لمراسلي الإذاعة والتلفزيون في قطاع غزة**، رسالة دكتوراة غير منشورة (الجزائر، جامعة الجزائر، 2006).
8. مزاهرة، منال هلال (2011): **بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ**، ط1، كنوز المعرفة، عمّان.
9. الخطيب، نبيل، وآخرون (1995): **الصحافة والصحفيون بين سبل رفع مستوى المهنة وتشكيل نقابة فاعلة**، ط1، منشورات وزارة الإعلام، غزة.
10. الإفرنجي، عماد (2007): **نقابة الصحفيين إلى أين؟** ورقة عمل في المؤتمر الإعلامي الأول: الإعلام الفلسطيني.. واقع وتطلعات، كتلة الصحفي الفلسطيني، نوفمبر 2007، غزة.

**ثانياً: المقابلات**

1) أبو هين، ياسر، رئيس جسم نقابة الصحفيين في غزة، مقابلة في مكتبه نوفمبر، 2012.

2) القرا، إياد، مدير عام صحيفة فلسطين، وعضو لجنة تسيير أعمال نقابة الصحفيين، مقابلة في مكتبه، نوفمبر 2012.

3) الأسطل، تحسين، نائب نقيب الصحفيين (الجسم الأساسي للنقابة)، مقابلة في منزله، نوفمبر 2012.

4) أبو سمرة، عبد الحليم، عضو نقابة الصحفيين سابقا، مقابلة في مكتبه، نوفمبر 2012.

**ثالثا: هيئات ومواقع الكترونية وصحف وبيانات صحفية**

1. مركز الدوحة لحرية الإعلام2، بتاريخ 13/11/2012.

على الرابط التالي: http://www.gaza-press.com/arabic/index.php?act=Show&id=841

1. زقوت، سمير، انتخابات نقابة الصحافيين واحتكار التمثيل الفلسطيني، المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، غزة، 14/3/2012، على الرابط التالي:

http://www.picd.ps/?event=showdetail&did=392

1. كلية الإعلام في جامعة القاهرة، دليل الرسائل العلمية، متوفر على الرابط التالي:

www.jcmcr.com/upload/Search\_file/1322647700.DOC

1. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، نبذة تاريخية عن العمل النقابي في فلسطين. متوفر على الرابط التالي:

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3409

1. الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، عن الاتحاد. متوفر على صفحته الرسمية على الرابط التالي:

http://www.pgftu.org/ar

1. نقابة الصحفيين الفلسطينيين، متوفر على موقعها الالكتروني:

http://www.pjs.ps/index.php?option=com\_content&view=article&id=48&Itemid=28&lang=ar

1. نقابة الصحفيين، النظام الداخلي، 2011.
2. بني عودة، غازي، نقابة الصحفيين في الميزان، مجلة مدى، المركز الفلسطيني للتنمية والحريت الإعلامية، رام الله، العدد الأول حزيران 2011.
3. الكتل والمؤسسات والشخصيات الإعلامية قطاع غزة، بيان، 10 يناير، 2010
4. مذكرة إعلامية، صادرة عن الكتل والمؤسسات والشخصيات الإعلامية قطاع غزة، موجهة إلى دائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير، 10 يناير، 2010
5. محضر اجتماع، عقدته شبكة المنظمات الأهلية، بتاريخ 25/2/2012
6. الأطر والمؤسسات الإعلامية في قطاع غزة، بيان، بتاريخ 9/2/2012
7. شاهين، رمزي صادق، الفشل واضح منذ اللحظة الأولى يا نقابة الصحفيين، جريدة فلسطين، غزة، بتاريخ 6/3/2012.
8. التلمس، زكريا، تزييف في نقابة الصحفيين، وكالة سما الإخبارية، 10/2/2010.
9. الدلو، جواد، **نقابة الصحفيين: خلل في الأداء والعضوية، ورقة عمل، خلال ورشة عمل نظمها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، 2003.**
10. شبكة المنظمات الأهلية، بيان للرأي العام، بخصوص مبادرة إعادة توحيد نقابة الصحفيين، بتاريخ 9/3/2012، على الموقع الالكتروني: http://pngoportal.org/ar/4409.html
11. خريشة، نبهان، نقابة الصحفيين بين الطموح والواقع، سبتمبر 2012، موقع نقابة الصحفيين، على الرابط التالي:

http://www.pjs.ps/index.php?option=com\_content&view=article&id=86%3A2010-12-09-09-01-46&catid=41%3A2010-11-28-12-55-40&Itemid=41&lang=ar

1. موسوعة مقاتل من الصحراء، الإصدار الثالث عشر، 2012، متوفرة على الرابط التالي: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Monazma-Ta/sec09.doc\_cvt.htm

**الفهرس**

|  |  |
| --- | --- |
| **الفصل و المبحث** | **الموضوع** |
| **مقدمة** | |
| **مشكلة الدراسة** | |
| **أهمية البحث وأهدافه:** | |
| **الدراسات السابقة:** | |
| **تساؤلات الدراسة:** | |
| **نوع الدراسة ومنهجها** | |
| **أداة الدراسة:** | |
| **الفصل الأول: مدخل لفهم واقع العمل النقابي والصحافي في فلسطين** | |
| **المبحث الأول:** | **العمل النقابي في فلسطين** |
| **المبحث الثاني:**  **لمحة مختصرة عن الصحافة في فلسطين** | **المرحلة الأولى** |
| **المرحلة الثانية** |
| **المرحلة الثالثة** |
| **المرحلة الرابعة** |
| **المرحلة الخامسة** |
| **الفصل الثاني: نقابة الصحفيين: مسيرة وواقع** | |
| **المبحث الأول:** | **المحاولات الأولى للتأسيس** |
| **المبحث الثاني:** | **تأسيس الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين:** |
| **المبحث الثالث:**  **تأسيس رابطة الصحفيين العرب والتحول إلى نقابة** | **التأسيس** |
| **التحول إلى نقابة صحفيين والانفصال عن الاتحاد** |
| **تعريف نقابة الصحفيين:** |
| **المبحث الرابع: أهداف النقابة وشروط العضوية:** | **أولاً: الأهداف:** |
| **ثانياً: عضوية النقابة:** |
| **تعريف عضو النقابة:** |
| **أقسام العضوية:** |
| **المبحث الخامس: إشكالات وإخفاقات** | **أبرز الإشكالات والسلبيات التي غلفت واقع النقابة** |
| **المبحث السادس: الانتخابات الأخيرة وبدايات الانقسام** | **انتخابات مجلس إداري** |
| **السيطرة على النقابة بغزة** |
| **الانتخابات الثانية وإفشال محاولات التوافق** |
| **الفصل الثالث: النتائج والتوصيات** | |
| **المبحث الأول:** | **النتائج** |
| **المبحث الثاني:** | **التوصيات** |
| **المراجع** | |
| **الملاحق** | |